



الجلسة العامة ٢٥

الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس

السيد شارما (نيبال).

تقرير مجلس الأمن (A/56/2)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن

رئيس مجلس الأمن، السيد ريتشارد راين، ليتولى عرض تقرير مجلس الأمن.

البند ٧ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من

المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/56/366)

السيد راين (آيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني

أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس الأمن، الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويبين التقرير بوضوح نطاق المواضيع التي نظر فيها المجلس، وكثافة جدول أعماله في السنة قيد الاستعراض. فخلال الفترة التي يغطيها التقرير، عقد المجلس ١٧٣ جلسة رسمية، واتخذ ٥٢ قرارا، وأصدر ٣٥ بيانا رئاسيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يعلم الأعضاء

أن الأمين العام مكلف، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، بأن يخطر الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بحفظ السلام والأمن الدوليين التي ينظر فيها المجلس، وبالمسائل التي كفَّ عن النظر فيها.

ومعروض على الجمعية العامة، في هذا الصدد،

مذكرة من الأمين العام صدرت بوصفها الوثيقة A/56/366.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

ووفقا لمسؤولية مجلس الأمن الأساسية بموجب الميثاق

عن حفظ السلم والأمن الدوليين، أولى المجلس اهتماما خاصا أثناء العام قيد الاستعراض للمسائل المتعلقة بتسوية الصراعات الإقليمية وحالات الصراع بصورة عامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عقد اجتماعات مع المجلس؛ فضلا عن توثيق الاتصال مع البلدان المساهمة بقوات في الأمم المتحدة استنادا إلى قراره ١٣٥٣ (٢٠٠١) المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١. كذلك اتخذ المجلس خطوات لتحسين إجراءاته وإجراءات لجانه المعنية بالجزاءات.

وبذل مجلس الأمن جهودا خاصة في العام قيد الاستعراض لإدارة أعماله بشفافية إلى أقصى حد. وبوجه خاص عقدت جلسات علنية كثيرة وجلسات إحاطة إعلامية شارك فيها سائر أعضاء الأمم المتحدة.

ويرجو أعضاء مجلس الأمن أن يقدم هذا التقرير معلومات مفيدة عن أنشطة المجلس خلال العام قيد الاستعراض. وهم يولون أهمية كبيرة للنظر في هذا التقرير في الجمعية العامة بوصفه جزءا هاما من الحوار بين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة. ويتطلع أعضاء مجلس الأمن إلى بحث تعليقات واقتراحات الدول الأعضاء خلال مناقشة اليوم.

وسيقوم أعضاء مجلس الأمن باستعراض شكل وهيكل التقرير السنوي في الشهور المقبلة وينظرون في أي مقترحات تقدم في هذه المناقشة. وسوف تظهر النتائج التي يتم التوصل إليها في ذلك الاستعراض في تقرير العام القادم.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقدير أعضاء مجلس الأمن لموظفي أمانة المجلس على التزامهم ومهارتهم المهنية وجهودهم الدؤوبة التي يبذلونها باسم المجلس. فعملهم، كما كان دائما، لا غنى عنه لكفاءة أعمال المجلس.

السيد نيهاموس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية):
اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السفير ريتشارد ريان، الممثل الدائم لآيرلندا ورئيس مجلس الأمن في شهر

بالنسبة لأفريقيا، كثف مجلس الأمن نظره في الحالة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا - إريتريا وبوروندي وليبيريا وأنغولا والصومال والصحراء الغربية ورواندا، وفي الحالة في غينيا بعد تعرضها لأعمال هجومية على طول حدودها مع ليبيريا وسيراليون. ودرس المجلس أيضا الحالة العامة في بلدان غرب أفريقيا في ضوء تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات عن زيارتها للمنطقة. إضافة إلى ذلك، اجتمع مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لمناقشة ضرورة كفالة دور فعال للمجلس في حفظ السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا.

وكانت الأوضاع في الشرق الأوسط وتيمور الشرقية وأفغانستان ومنطقة البلقان موضع نظر المجلس أيضا. ونظر المجلس نظرة شاملة في الحالة في العراق.

وأولى المجلس اهتمامه لقضايا السلام والأمن عموما، بما فيها قضايا الأطفال والصراع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وبناء السلام، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعمليات الدولية لحفظ السلام. كذلك تصدى المجلس لقضية منع الصراعات المسلحة، في ضوء تقرير الأمين العام.

كذلك أسهم مجلس الأمن بصورة أعم في تعزيز حفظ السلام باعتماده القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وخلال العام قيد الاستعراض واصل مجلس الأمن زيادة تعزيز أساليب عمله وإجراءاته. وهذا يشمل الحصول على معلومات أوفى، من خلال البعثات الميدانية؛ واستخدام المجلس للبعثات الخاصة؛ وإقامة اتصالات مباشرة مع الأطراف في الحالات المعروضة على المجلس، ومن ذلك طريق

ضد أنشطة نشطاء من غير الدول، حتى وإن كان هؤلاء النشطاء في أراضي دول ثالثة. ثم إن المجلس فرض على كل الدول، لأول مرة وعملا بصلاحياته بموجب الميثاق، سلسلة التزامات وقواعد سلوك عامة من النوع الذي عادة ما تختص به المعاهدات الدولية، وذلك لمحاربة الإرهاب الدولي. وعلى عكس السوابق الماضية، اعتمدت هذه التدابير الإلزامية دون ربطها بحالة معينة أو بخلاف معين، ودون شروط لانتهائها. وعلاوة على ذلك، أنشأ المجلس لجنة دائمة ذات صلاحيات واسعة لرصد تنفيذ تلك التدابير. وباختصار، سن مجلس الأمن، لأول مرة في التاريخ، تشريعا للمجتمع الدولي بأسره.

ووفدي يرحب بمحتويات ذلك القرار. فهو يشكل ردا قويا ومتناسبا وضروريا على الأعمال الإجرامية الشنيعة التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ثم إن وفدي يرحب ترحيبا حارا بتجدد الثقة في الآليات المتعددة الأطراف وبتوسيع صلاحيات المجلس ومجالات مسؤوليته حسبما يوضحه القرار.

لقد ظل وفدي منذ عدة سنوات يناهز بتقوية مجلس الأمن. وأوضحنا أن المجلس هو الآلية الوحيدة المتاحة للبشرية لمواجهة الأخطار التي تهددها. وقد شككت كوستاريكا في المجلس عندما تنصل من ولايته وتحول إلى جهاز مقطوع الصلة بالواقع. وانتقدناه حين قصر مهمته على ردود ضعيفة وغير ملائمة لحالات الطوارئ السياسية والإنسانية الجسيمة. ولُعنناه على عجزه عن العمل بسبب الاستعمال غير المسؤول لحق النقض أو دفاعا عن مصالح وطنية أنانية لبعض أعضائه. ولذا نستطيع أن نهنئه اليوم لاعتماده بالإجماع تدابير قوية ومحددة لمواجهة حالة متأزمة. ثم إننا نتوقع من المجلس أن يعمل بهذا القدر نفسه من الحسم والثبات والكفاءة حين تواجهه أزمات أو حالات طوارئ أخرى في المستقبل.

تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه لتقرير المجلس عن السنة المنتهية في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

ويأتي النظر في هذا التقرير في وقت غير عادي تماما. فقبل ثلاثة أيام فقط قررت لجنة جائزة نوبل للسلام منح هذا التكريم السامي للأمين العام والأمم المتحدة بأسرها على جهودها لتحقيق السلم والأمن الدوليين، ولتصديرهما العمل في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تلم بالبشرية. ولا جدال في أن مجلس الأمن يسهم كثيرا في جعل هذه المنظمة جديدة بذلك التكريم.

مجلس الأمن، في الوقت الحاضر، هو الآلية الدولية الشرعية الوحيدة للاستجابة للصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية التي تصل خطورتها إلى حد أن تشكل تهديدا للسلام. وعلى هذا يصبح عمل المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين حيويا لمستقبل البشرية. إن الأمم المتحدة، بحسب ما أعلنته لجنة جائزة نوبل بحكمة، هي المسار الوحيد نحو السلام والتعاون العالميين.

غير أن المسار إلى السلام ملئ بالعراقيل. فكل شعوبنا وأممنا تعيش هذه اللحظة وشبح الإرهاب الدولي يخيم عليها. والأعمال الإجرامية الخسيسة في ١١ أيلول/سبتمبر رفعت الإرهاب الدولي إلى قمة جدول الأعمال الدولي. ولذا يستحيل تقييم عمل مجلس الأمن خلال العام المنصرم دون النظر في رد فعله على الهجمات في ١١ أيلول/سبتمبر، وبوجه خاص في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر.

لا مرأى في أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يبشر بعهد جديد في العلاقات الدولية. فلأول مرة في التاريخ يعلن مجلس الأمن أن ظاهرة معينة - هي الإرهاب الدولي - تشكل في أي ظروف تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولأول مرة أيضا يسلم مجلس الأمن بالحق الشرعي في الدفاع عن النفس

إيجابية جدا، وبخاصة في تيمور وكوسوفو، إلا أن النجاح لم يكن حليف جهوده كلها. فهل اتخذ المجلس الخطوات الكافية استجابة للحالة في أفغانستان؟ وتبدو الإجابة واضحة اليوم، وهي أنه لم يفعل ذلك. هل حظر مجلس الأمن نقل الأسلحة إلى جماعات المتمردين أو المتطرفين؟ للأسف، لم يفعل ذلك. هل اتخذ المجلس إجراءات فعالة لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط؟ للأسف، لم يفعل ذلك. هل اتخذ الخطوات الواجبة استجابة للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى؟ نعم، اتخذت إجراءات، ولكنها كانت قليلة جدا. هل كرس موارد كافية للصراعات في غرب أفريقيا؟ لا يبدو أنه فعل ذلك. هل تمكن من التوصل إلى حل للحالة فيما يتعلق بالعراق؟ للأسف، لم يتمكن من ذلك. هل اتخذ تدابير واضحة لمنع نشوب صراعات في المستقبل؟ لا، لم يتخذ إلا تدابير قليلة.

وأود أن أتناول هذه القضية الأخيرة التي كانت موضع مناقشة علنية في ٢١ حزيران/يونيه من هذا العام وموضوع القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١)، الذي اعتمده المجلس في ٣٠ آب/أغسطس. على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي واجب أدبي لا يمكن التهرب منه في منع نشوب الصراعات المسلحة وغيرها مما يهدد السلم والأمن الدوليين. وينبع هذا الواجب مباشرة من المبادئ الأساسية للتضامن والأخوة بين بني البشر جميعا. ولهذا لا يمكننا أن نستمر في الوقوف موقف المتفرج السلي إزاء حالات لا حصر لها من الإبادة الجماعية والمجازر والحروب.

يعلّمنا التاريخ أنه لا يمكن تحقيق السلام الحقيقي الدائم إلا عندما تكفل ظروف العيش الكريم للجميع، وعندما يتحقق مستوى كاف من التنمية الاقتصادية يكفل تلبية الاحتياجات الأساسية لكل فرد، وعندما تحترم حقوق الإنسان الأساسية، وعندما تحسم الاختلافات الاجتماعية والسياسية بالسبل الديمقراطية. ولهذا، يتطلب المنع المبكر

ويبرهن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على السلطات العريضة لمجلس الأمن. لكن مجلس الأمن يجب أن يتصرف بمسؤولية عند ممارسته سلطاته. وبمقتضى أحكام الميثاق، يتصرف مجلس الأمن نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. فأعضاؤه، سواء كانوا دائمين أو منتخبين، يمثلون جميع الدول الأعضاء في المنظمة على قدم المساواة ولهذا، فهم مسؤولون أمامهم. ولذا، كان من الضروري للمجلس أن يجري مشاورات تتميز بالشفافية والفعالية مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين عندما يتخذ تدابير ذات أهمية بعيدة المدى.

وهدف المجلس الرئيسي من تعزيز السلم والأمن الدوليين يجب أن يكون كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان والاحترام الكامل للكرامة البشرية. ولهذا، ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل قصارى جهده لكي يعزز احترام الحقوق الأساسية. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في اعتباره عندما يتخذ تدابير كذلك المنصوص عليها في القرار ١٣٧١ (٢٠٠١) على وجه الخصوص، واجبات الدول في التصرف بما يتماشى مع مقتضيات القانون الدولي.

ويجب عند ممارسة مجلس الأمن لسلطاته أن يأخذ في اعتباره أيضا أن حظر استخدام القوة حجر الزاوية في مجتمع الأمم، ويجب أن يظل كذلك. ونخشى أنه إذا تقوض هذا الخطر، فسيُفتح الباب واسعا أمام العنف في العلاقات الدولية. ونعتقد أن أي مبادرة تتطلب استخدام القوة يجب أن تحصل على إذن مسبق من مجلس الأمن، عدا الاستثناء المحدود جدا لحق الدفاع عن النفس. وفضلا عن ذلك، يجب أن نكون حذرين في اللجوء إلى الحق المتأصل في الدفاع عن النفس. فهذا الحق ليس مطلقا أبدا، إذ يحده مبدأ التناسب.

وإذ ننظر في التقرير عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، يجدر بنا أن نعترف بأن أعمال المجلس أسفرت عن نتائج

بالأفعال كما دعمناها بالأقوال؟ وهل قدمنا لها المواد والموارد البشرية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها؟ وهل أعطيناها المساندة السياسية اللازمة؟ إن منجزات مجلس الأمن هي، في نهاية المطاف، منجزات المجتمع الدولي بأسره، شأنها شأن إخفاقاته، التي هي إخفاقاتنا جميعا.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية):
أود أولا أن أؤكد الأهمية التي تعلقها كولومبيا على نظرنا في هذا البند من جدول الأعمال. ويرجع ذلك، ضمن جملة أمور، إلى مسؤوليتنا الحالية بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن. لكن وضعنا العادي، كعضو دائم في هذه الجمعية، يفرض علينا واجبا إضافية بتزويد الجمعية في جلسة عامة ببعض الأفكار التي تتعلق بمضمون وهيكل التقرير المطروح علينا الآن. وإننا نضطلع بذلك بروح بناءة إلى أقصى حد ممكن لأننا نعتقد بأن هذا التقرير يجب أن يحظى بالأهمية السياسية الواجبة ونضطلع بذلك أيضا لأننا نرى أن مضمون الوثيقة A/56/2 فضلا عن مضمون نصوص مماثلة في الأعوام السابقة، يصور إلى حد كبير ضعف العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

أود أن أتطرق أولا إلى الجوانب الشكلية للتقرير. المشروع الأول للنص الذي ننظر فيه اليوم قدم إلى أعضاء المجلس في وقت مبكر في أيلول/سبتمبر من هذه السنة. وتساءلنا، في المشاورات غير الرسمية المكرسة للنظر في الوثيقة، عن جدوى هذا المشروع ومحتواه وأصررنا على ضرورة بدء مناقشة في المجلس تيسر صياغة تقرير مفيد للجمعية العامة.

ومما يؤسف له أننا يجب أن نذكر أن مقترحاتنا ومقترحات زملائنا التي قدمنا في هذا الصدد لم تلق اهتماما. ومن الواضح أنه لا توجد، فيما يبدو، رغبة لدى بعض الأعضاء الدائمين، ومن المفارقات، لدى بعض موظفي

لنشوب الصراعات المسلحة منا أن نعالج الأسباب الجذرية الهيكلية لنشوب الأزمات.

وندرک أن هذه مهمة الحكومات والسلطات المحلية. وهذا المبدأ صحيح إذا كانت هذه الحكومات والسلطات فعالة ومسؤولة وديمقراطية. لكن مما يؤسف له أننا نرى في حالات كثيرة حكومات وقادة سياسيين لا يتورعون عن إذكاء نيران التوترات الاجتماعية ويحرضون على نشوب الصراعات المسلحة.

الفقر والتخلف والاختلافات العرقية والمشاكل الصحية والتمييز الجنساني ونقص فرص التعليم لا تتسبب في حد ذاتها في نشوب الصراعات. فهذه العوامل الهيكلية لا يمكنها وحدها أن تولد العنف إن لم يكن هناك قادة سياسيون أو عسكريون مستعدون لتحريض الجماعات التي تدافع عن تلك القضايا على استخدام العنف. وفي هذا الصدد، يشكل وجود قادة مستعدين لحمل لواء تلك المطالب أو المظالم الاجتماعية بأساليب العنف إرضاء لأطماعهم الأنانية والسياسية والاقتصادية، السبب الحقيقي والشرط الذي لا غنى عنه للعنف الاجتماعي والصراع المسلح.

وفي هذا السياق بعينه يجب أن يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في منع الصراع. ويجب على المجلس أن يستخدم جميع موارده الدبلوماسية والقانونية والسياسية للمساندة والمطالبة بالحكم الصالح وسيادة القانون والديمقراطية والحكومة النيابية واحترام حقوق الإنسان. إن تعزيز السلام يتطلب جهدا متواصلا ومستداما لتهيئة مناخ من الاحترام المتبادل ونبذ العنف والتطرف.

عندما ننظر في أعمال مجلس الأمن أثناء العام الماضي، يجب أن نتأمل فيما أسهمت به كل دولة من دولنا في السلام العالمي أثناء الفترة نفسها. هل دعمنا الأمم المتحدة

مع ذلك، يتعين علينا أن نقول بلا لبس إن قيمة هذه التقارير ليست تراكمية، وإنما لا تسهم بعناصر موضوعية تمكن أعضاء الأمم المتحدة من أن يقيموا تقييماً صحيحاً طريقة اضطلاع المجلس بمسؤولياته في الفترة المقصودة. وأود أن أ طرح بإيجاز بندا موضوعيا ذا صلة بالتقرير الذي ننظر فيه اليوم.

وبغية التأكيد على العلاقة بين هذا التقرير وكفاءة المجلس، نشير بإيجاز إلى القرارات المتجاوزة للمعتاد التي صدرت خلال الأسابيع الأخيرة، والتي أثرت على جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونشير بخاصة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن الإرهاب الدولي، وآثاره المحتملة على العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

فبخلاف قرارات المجلس الأخرى التي اعتمدت بموجب الفصل السابع من الميثاق، فإن هذا القرار، الذي ينشد مكافحة الإرهاب الدولي، الذي يمثل أكبر خطر يهدد السلام والأمن الدوليين، لن يكتب له النجاح إلا إذا حظي بموافقة وتعاون الجميع أو أغلبية كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة.

والسمات الخاصة لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إضافة إلى ضرورة تكوين التزام عالمي ضد الإرهاب، يجب أن تدفعنا إلى التفكير في حملة أمور منها منفعة تقرير لمجلس الأمن كالتقرير المعروض علينا. إننا لا نستطيع أن نعمل في هذا الهيكل الجديد للنظام الدولي بدون أنظمة معلومات جماعية من شأنها أن تعزز ثقة الدول الأعضاء في المنظمة في مجلس الأمن. ومع أن تقرير مجلس الأمن ليس المصدر الرئيسي للمعلومات، ولن يكون المصدر الرئيسي للمعلومات، فإنه يظل أحد العناصر الرئيسية التي يسعى بها مجلس الأمن للحصول على دعم سياسي لقراراته في الجمعية العامة.

الأمانة العامة، أو حتى الاستعداد لتعديل الوثيقة التي قدمت لنا كأمر واقع. ولذلك، كان بحث التقرير في مناقشة مفتوحة أمراً شكلياً يفتقر إلى الأهمية السياسية التي يجب أن تولي لهذه الوثيقة التي ستحال إلى الجمعية العامة، التي نرى أنها الجهاز الأعلى في الأمم المتحدة. وقد سجلنا عدم ارتياحنا في تلك الجلسة أيضاً.

وتأكد افتقار المجلس إلى اتخاذ إجراءات جادة وملائمة في الجزء ثانياً من التقرير، الفصل ٤١، الصفحة ٢٤١ من النص الانكليزي، من الوثيقة المعروضة أمامنا اليوم، حيث يلاحظ عدم وجود تحليل والميل إلى اعتماد مشروع التقرير بطريقة ميكانيكية وتؤمن كولومبيا بأن التقرير لا يعبر عن حقيقة أن المجلس يخضع للمساءلة سياسياً أمام الجمعية العامة عن الإجراءات التي يتخذها أو عن الإخفاق في اتخاذ الإجراءات اللازمة. والمعرض علينا ليس سوى تجميع بسيط للوثائق، لا يختلف عن قائمة عادية لأنشطة المجلس. والواقع أن معظم النصوص المتضمنة في التقرير سبق أن صدرت وهي مألوفاً لدى جميع الأعضاء.

إن الجمعية العامة تحتاج إلى وثيقة تحليلية زاحرة بالمعلومات ومستنيرة وابتكارية وبسيطة وموجزة تقدم صورة حقيقية عن أنشطة المجلس، الأمر الذي بطبيعته يعزز العلاقة بين الجهازين. وهذه الأمنية مسألة ينبغي لجميع الأعضاء في المجلس أن يعملوا على تحقيقها، مع دراية تامة بأن الأوضاع المفضية لتطبيق إصلاحات ملائمة ومثالية محتوى وشكل هذا التقرير لن تنهياً على الدوام.

فهنا أن محاولات بذلت في الماضي لتحقيق ذلك. وفهنا أن هذه الوثيقة قدمت بناء على توافق في الآراء بين جميع أعضاء المجلس. ونعرف أنه ستنشأ صعوبات سياسية بصدد الاتفاق على نص تحليلي لأنشطة هذا الجهاز، المسؤول عن رصد السلام والأمن الدوليين.

الأمن. وربما تتخذ الجمعية العامة، عقب إجراء مشاورات غير رسمية، قراراً بشأن أي إجراء على أساس المناقشة.

وهذا يعني أن الممارسة التي نستعملها اليوم ينبغي النظر إليها لا كمسألة شكلية، بل كفرصة قيمة مفتوحة لنا جميعاً لكي نبحث بصورة متعمقة العمل الذي اضطلع به مجلس الأمن في السنة الماضية، وتبادل آراءنا بشأن طريقة متابعته ونقترح إدخال التحسينات الممكنة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس وعلاقاته مع الجمعية العامة.

لا أعزم التطرق إلى كل مسألة تناولها المجلس بتعمق في تقريره الضخم إلى الجمعية العامة، ولا أن أصدر أحكاماً قيمة عن كيفية تناوله تلك المسائل. كل ما أقصده هو إبداء بعض تعليقات عامة عن طريق اضطلاع مجلس الأمن بالولاية الهامة التي أسندها إليه الميثاق، وعن علاقات العمل بينه وبين الأجهزة الرئيسية الأخرى، وعن كيفية التفكير في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة وأسلوب عرض هذا التقرير.

بيد أني أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لتزايد نشاط وفعالية الدور الذي يضطلع به المجلس في منع نشوب الصراعات وتسويتها على المسرح الدولي. فبالنظر إلى عدد مشاورات المجلس بكامل هيئته والجلسات الرسمية التي عقدت خلال الفترة قيد الاستعراض، يكاد لا يمر يوم دون أن يتناول فيه مجلس الأمن حالة تشكل أو يمكن أن تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وقد تمخضت المشاورات الطويلة والشاقة في معظم الأحيان عن ٥٢ قراراً و ٣٥ بياناً رئاسياً. ومن الصعب تقييم تأثيرها الحقيقي على أرض الواقع في هذه المرحلة، ولكنها تدل على أن عدد الصراعات والتراعات يتزايد عاماً بعد عام وعلى أن الأمم المتحدة هي أكثر من أي وقت مضى الإطار والمرجع لأي عمل يرمي إلى صون السلام والأمن الدوليين. ومن المؤكد أن وفدي يرحب بهذا، انطلاقاً

إن العلاقة المباشرة بين هذين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة - المجلس والجمعية العامة - ستؤدي على الدوام إلى استكشاف بدائل لإدخال تغييرات، أو على الأقل، التفكير في الأسئلة التي يمكن توجيهها بشأن الدور الذي يؤديه كل منهما. واستلهاً بهذه الروح، وبالنسبة عن المجلس، حضرنا اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن الذي عقد في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والذي سوف يذكر بكونه اجتماعاً قدم مساهمة كبيرة وكان منتجاً جداً وفي التقرير الذي قدمناه، ذكرنا المطالبات بجعل مجلس الأمن يظهر أكثر قرباً وتكاملاً وملاءمة لتوقعات وأمان جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، بداية بأعضاء المجلس الـ ١٥.

ونفق بأن الآراء التي أعرب عنها المشتركون خلال هذه المناقشة تشكل أساساً هاماً لمناقشة مثمرة في المجلس بشأن وثائق وإجراءات الفريق العامل. ويحدونا الأمل أن يُقدم إلينا تقرير أفضل يكون وثيق الصلة بالمطالب الجديدة لصون السلام والأمن الدوليين.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): تنص

المادة ٢٤ من الميثاق على أن مجلس الأمن في معرض اضطلاعاً بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدولي إنما يعمل بالنيابة عن الأعضاء في المنظمة.

ولذلك، يُفترض أن يقدم المجلس تقارير سنوية، وعند الاقتضاء، تقارير خاصة لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

وسعى إلى تبسيط إجراءات الجمعية العامة، قررت الجمعية، في القرار ٢٤١/٥١ الذي اعتمدته عام ١٩٩٧، والذي ما زال محتفظاً بوجاهته، أنه ينبغي لرئيس الجمعية أن يقيم المناقشة بشأن هذا البند ويقرر ما إذا كان من الضروري إجراء مناقشة إضافية فيما يتعلق بتقرير مجلس

على أنه يجوز للمجلس عقد جلسات مغلقة، فإن ما ينبغي أن يكون استثناء أصبح على ما يبدو هو القاعدة، إذ أن القدر الأكبر من أعمال المجلس يضطلع به في غرفة المشاورات، ولا يعقد المجلس جلسات علنية إلا لإقرار الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في مداولات سرية. ومن ثم، ورغم كون الجهود التي تبذل نوعا ما على استحياء لإضفاء مزيد من الانفتاح على المجلس تستحق الثناء، فإنها تظل هشة وقابلة للإلغاء ما دام الانفتاح متوقفا على حسن نية رئيس المجلس وأعضائه وإلى أن يتم بصفة رسمية جعله القاعدة.

وبالمثل، يبدو لي أن من الممكن تصور تحسينات لن يترتب عليها سوى إعانة المجلس على الاضطلاع بولايته بشكل أفضل. فيمكن للمجلس على سبيل المثال أن يفتح مشاوراته غير الرسمية أمام الأطراف المتورطة في نزاع أو صراع وأمام الأطراف الأخرى المعنية والمهتمة بالأمر، والتي يتضح أنها أفضل إلماما بالحقائق، حتى إذا اقتضى الأمر استئناف المداولات في غياب تلك الأطراف بعد ذلك.

وعلى غرار ذلك، أرى من الجدير بالملاحظة فيما يتعلق بالجلسات العلنية أن المجلس ينبغي ألا يقصر المشاركة في مناقشاته، كما أصبح من عادته، على أعضاء المجلس وحدهم بشأن البنود التي يمكن أن تثير اهتمام الوفود الأخرى. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يقصر السماح للإدلاء بكلمات على أطراف الصراع، بل أن يتيح أيضا للبلدان الأخرى المعنية فرصة التكلم قبل أعضاء المجلس، حتى تتوافر لأعضاء المجلس كل المعلومات التي يحتاجونها ويتكلموا عن دراية.

تتعلق ملاحظة أخرى أود إبداءها بتردد مجلس الأمن في التصرف أو برفضه التصرف إزاء بعض الطلبات المقدمة من الدول أو مجموعات الدول لعقد جلسة للمجلس. وبناء على فهمي للميثاق وللممارسة المتبعة في هذه المنظمة فإن

من شدة تمسكه بالدور الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وحلها.

وبالرغم من ذلك، نأسف لأن المجلس، الذي يؤكد في كل مناسبة ضرورة حماية السكان المدنيين في مناطق الصراع، قد عجز عن تجاوز خلافاته بشأن مسألة نشر المراقبين الدوليين في الأراضي الفلسطينية لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين تركوا تحت رحمة الإجراءات التعسفية والوحشية لقوات الأمن الإسرائيلية.

كما نأسف لأن عددا من قرارات المجلس الهامة، التي كانت ثمرة جهد جهيد، تظل حبرا على ورق ولم يجر حتى مجرد البدء في تنفيذها. وهذا الحال يشجع الدول المتمردة على مواصلة تحديها لإرادة المجتمع الدولي ولا يمكن إلا أن يلحق الضرر بهيئة المجلس ومصداقيته، ناهيك عن نشر مشاعر خيبة الأمل والإحباط في الوقت ذاته بين الدول التي لجأت إلى المجلس طلبا للتحكيم.

ونأسف أخيرا لأن المجلس رغم زيادة اهتمامه بأفريقيا ما زال يجد صعوبات في الاشتراك على نحو كامل في قمع الصراعات الأفريقية وفي التصرف بالقدر المطلوب من الإصرار.

أما عن الطريقة التي يدير بها المجلس أعماله، فأرى أن نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالشفافية والمعلومات المقدمة بشأن المسائل قيد المناقشة، خاصة خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد فتح باب عدد من الجلسات ذات الطابع الإعلامي للدول غير الأعضاء، التي ما زالت، رغم هذا، لا تجد سبيلا إلى الإطلاع على المشاورات الموضوعية المعقودة في الجلسات المغلقة. والواقع أن جميع القرارات التي تؤثر في مصير الدول الأعضاء تتخذ خلال تلك الجلسات المغلقة. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه رغم أن النظام الداخلي للمجلس، الذي ما زال مؤقتا، ينص

أنشطتهما كثيرا ما يكمل بعضها البعض الآخر، ويمكن لها، إذا لم يتوخى الحرص، أن تتداخل، لا سيما في أمور الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام.

وتعذر عقد الاجتماع المشترك المتوخى يجب ألا يثبط همة الجهازين عن مواصلة البحث معا عن طريق لتعزيز التعاون بينهما.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فينبغي أولا بيان أنه بالرغم من الاجتماعات المنتظمة إلى حد ما بين رئيسي الهيئتين، فإن الحوار بينهما أبعد ما يكون عن الكفاية. بل وأسوأ من ذلك أن المجلس يتجه بصفة متزايدة إلى تناول المسائل التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة، التي تميل بدورها إلى التخلي عنها دون مقاومة أو رد فعل.

والواقع أنه يعقد في نطاق المجلس عدد متزايد باستمرار وتسلط الأضواء على ما يطلق عليه مناقشات مواضيعية بشأن مسائل هي من اختصاص الجمعية العامة بالفعل. بيد أن هذه المناقشات ليست في جوهرها سوى عروض إعلامية لا قيمة لها؛ إذ لا يعقبها في العادة اتخاذ إجراء، لأن مجلس الأمن لا يملك الدراية الفنية ولا الوسائل اللازمة لتنفيذ النتائج التي تتمخض عنها أحيانا هذه المناقشات.

وتتحول الجمعية العامة بدرجة متزايدة إلى مجرد منتدى للتداول. وقد ظهرت تلك الحقيقة مرة أخرى قبل أسبوع عندما عجزت الجمعية بعد أقوى مناقشة تعقدها بشأن مسألة محددة خلال عدد من السنين عن التوصل إلى رفض جماعي للإرهاب في قرار بتوافق الآراء. هذا التواضع وإنكار الذات المطرد من قبل الجمعية العامة شجع مجلس الأمن على زيادة إغاراته على مجال عملها - حتى في مسألة المؤتمرات الدبلوماسية - وأصبح الآن يأخذ على عاتقه سن

مجلس الأمن لا يجوز له أن يتحاشى طلبات عقد الجلسات متذرعا، على سبيل المثال، بأن أحد أعضائه يرى الوقت غير ملائم لعقدها. وأرى من الواضح أن على المجلس كلما قدم إليه طلب كهذا أن يقبله، حتى لو اضطر إلى اللجوء لإجراء تصويت إجرائي. فمهما كانت الدوافع الحقيقية للبلدان الراغبة في إجراء مناقشة عامة، من الأفضل دائما إتاحة الفرصة للجهات الفاعلة لتبادل الآراء في قاعة المجلس بدلا من المخاطرة برؤيتها تلجأ إلى استخدام القوة على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بكيفية تصميم تقرير مجلس الأمن وعرضه، أرى أن ما يهم الجمعية العامة أكثر من غيره ليس الحصول على قائمة كاملة بأنشطة المجلس، مع كونها مكتملة للغاية ومفيدة جدا بالتأكيد، بقدر ما يهم الجمعية إجراء المجلس تقييما للعمل الذي أنجزه، والصعوبات التي واجهها، والفجوات وأوجه القصور التي لوحظت في أساليب عمله وفي علاقاته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن تصوره لدوره ومسؤولياته في عالم يتسم بالتحول.

وإذا استطاع مجلس الأمن في المستقبل أن يتفحص ذاته وما يفعله بدراسة ناقدة وسلسلة وغير قانعة بما تحقق، وأن يتبادل نتائج هذا الفحص الذاتي مع البلدان الأعضاء في المنظمة بأكملها، وإذا قرر المجلس في النهاية أن يبدأ في أخذ ملاحظات الجمعية العامة ومقترحاتها بعين الاعتبار، فسيجد دون شك أن دوره قد تعزز وأدائه قد تحسن كثيرا.

أود الآن أن أتطرق إلى مسألة دقيقة هي علاقة مجلس الأمن بكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

فيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، دأب وفدي على تشجيع هاتين الهيئتين بقوة على تعزيز الحوار والروابط فيما بينهما، بما أن

ذريعة تحسين أساليب عمله، أن تعمل الجمعية العامة على استعادة سلطتها المفقودة وجميع امتيازاتها. وهذا هو التحدي الذي يجب أن نواجهه مجتمعين إذا كنا لا نريد للجمعية العامة أن تتخلى إلى الأبد عن مركزها النابع من الميثاق بوصفها الهيئة الرئيسية في منظمنا، وإذا لم نكن نعتزم التنازل إلى الأبد عن حقوقنا بصفتنا دولا ذات سيادة. ومن هذه الزاوية، من الأساسي ألا تنتهي مناقشتنا اليوم إلى المصير الذي آلت إليه المناقشات السابقة، وأن تفضي إلى القيام بعمل ما. والقرار ٢٤١/٥١ يوفر فرصة لرئيس الجمعية العامة للشروع في مثل هذا العمل. وقد يكون هذا هو الوقت الملائم لأن يفعل ذلك.

هذه هي المساهمة التي ود وفد بلادي أن يقدمها لمناقشة اليوم، مهتديا، كعادته، بحرصه على المساعدة في تحسين أساليب عمل أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة، والمنظمة ككل في نهاية المطاف.

السيد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أعرب عن تقديري للسيد ريتشارد راين، ممثل أيرلندا الدائم ورئيس مجلس الأمن، على عرضه تقرير المجلس على الجمعية العامة. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الجمهورية العربية السورية، وجمهوريات بلغاريا والمكسيك وغينيا والكاميرون، على انتخابها أعضاء في مجلس الأمن. وإنني لعلی ثقة بأن الأعضاء غير الدائمين المحدد سيساعدون في تعزيز الانفتاح والشفافية والطابع التمثيلي للمجلس إلى أقصى حد مسموح به في إطار التشكيل الحالي لتلك الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة.

إننا نعلق أهمية كبرى على البند قيد النظر من بنود جدول الأعمال. والذي سننظر فيه هو التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، عن الطريقة التي يؤدي بها عمله المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين باسم كامل

التشريعات وصنع القرارات في شؤون أخرى يجب، منطقيا، أن تناقش وتحل في هيئات أكبر حجما وأكثر اختصاصا من المجلس. بل إن هناك حالات كان المجلس يشترط فيها، متشجعا في ذلك بعدم وجود أي رد فعل أو نقاش ينم عن تحد، إلى حد أن يقرر أن يأمر الدول بتنفيذ أحكام اتفاقيات دولية لم تدخل بعد حيز النفاذ، وهكذا يجعل من نفسه بديلا للإرادة السيادية للدول.

وهذا الاتجاه الذي دأب عليه المجلس بأن يواصل بلا نهاية توسيع صلاحياته، بينما يشير تساؤلات قانونية وسياسية خطيرة ويتنافى مع روح ونص الميثاق الذي يستمد منه المجلس شرعيته، لا بد من احتوائه لأنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى الإضرار بمبدأ تعددية الأطراف ومبدأ المشاركة الديمقراطية للدول في التفاوض وصنع القرارات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وسينعكس سلبا، في التحليل النهائي، على دور وفعالية المجلس ذاته، الذي قد ينصرف بشكل أو آخر عن مسؤوليته الرئيسية: وهي صون السلم والأمن الدوليين.

ووجود علاقات أكثر توازنا بين الجهازين يصبح بالتالي ضروريا ومستصوبا. وهذا يتطلب من مجلس الأمن أن يعمل جاهدا على أن يحترم، بأقصى درجة ممكنة من الدقة، الولاية التي يستقيها من الميثاق. ومن المهم بنفس القدر التوصل بأسرع ما يمكن إلى اتفاق عام بشأن إصلاح مجلس الأمن الذي لا يمكن أن يظل يعمل إلى ما لا نهاية بتشكيله الراهن وبأساليب عمله الحالية. وقد أصبح توسيع المجلس وتقوية فعاليته، وبصفة خاصة عن طريق إلغاء امتياز حق النقض، أكثر ضرورة من أي وقت مضى. فهذا ليس من شأنه إلا تعزيز طابعه التمثيلي وشرعيته ومصداقيته.

وهذا سيقتضي، في المقام الأول، وبدلا من أي يجري المجلس عملية تحميل سنوية سريعة لشكله الخارجي تحت

المشاورات الجامعة، فلا تزال الدول غير الأعضاء في المجلس لا تعلم شيئا عن الكيفية التي تم التوصل بها إلى القرارات، ولا عن السبب في عجز المجلس عن اتخاذ قرار ما، حاشا ما يمكن لكل وفد أن يستنتجه بطريقته الخاصة، وهذا مثال يوضح كيف يمكن أن تظل الوفود غير الأعضاء في المجلس غير مطلعة أو مضللة بشأن بعض الجوانب الهامة مع عمل المجلس.

وبالمثل، فإن الهدف من جعل تقرير المجلس أكثر اتساما بالطابع التحليلي، وهو ما يمثل أحد الأهداف المنصوص عليها في القرار ١٩٣/٥١، لم يتحقق بعد. ونعتقد أنه إذا ما حكمنا على التقرير الحالي بهذا المعيار، فمن الواضح أن هناك مجالا فسيحا للتحسين.

ومع ذلك، فإننا نسلم بوجود بعض التحسينات في مضمون هذا التقرير والمنهجية المستخدمة في إعداده. ويجدر أيضا التذكير هنا بأنها عملية مستمرة على امتداد السنوات الأخيرة، ويجدون الأمل في أن يتسنى الاستمرار فيها حتى النهاية. ويمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى بعض الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لجعل المجلس أكثر شفافية، بما في ذلك الزيادة في عدد وتواتر المناقشات العلنية، الأمر الذي نعتبره خطوة مهمة إلى الأمام. ومع ذلك، نعتقد أنه ما زال هناك مجال واسع لتعزيز الشفافية في عمل المجلس.

وجملة الأمر أننا مقتنعون بأن هناك مجالا لتعزيز مضمون التقرير وجعله يصف أعمال المجلس على نحو أفضل ولضمان إمكانية استخدام التقرير بشكل أفضل.

وإذا ما تكلمنا بصورة أوسع، فإن الطريقة التي تعامل بها مجلس الأمن خلال العقود العديدة الماضية مع الأوضاع في بعض المناطق المتفجرة، وخاصة الشرق الأوسط، تدل على قصور أساليب عمله وعدم ملاءمتها. إذ دعي مجلس الأمن مرات عديدة في الماضي إلى تحمل

عضوية الأمم المتحدة. إن تقديم تقرير سنوي حسب ما ينص عليه الميثاق، هو الصلة الدستورية التي تنشئ المسائلة بين الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة. بمعنى أن التقرير السنوي يمثل الجهود التي يبذلها المجلس ليرقى إلى توقعات العضوية التي يتلقى منها سلطاته ويكون مسؤولا أمامها عن أعماله.

وبالنسبة لمضمون التقرير وهيكله، فإن الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين اتخذت القرار ١٩٣/٥١، في محاولة لإصلاح إجراءات تقديم مجلس الأمن لتقاريره. وفي ذلك القرار يشجع المجلس على أن يقدم سردا موضوعيا وتحليليا لما يقوم به من عمل، وأن يدرج، ضمن جملة أمور، معلومات عن المشاورات الجامعة التي تجري قبل أن يتخذ المجلس إجراءات بشأن المسائل المشمولة بولايته.

وبعد أن نظرنا بعناية في التقرير الحالي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، نلاحظ أنه ما زال يتكون أساسا من تجميع للوثائق، وتذكير بالأنشطة، وإعادة لذكر الحقائق فيما يتعلق بتلك الأنشطة، إلى آخره. وعلى غرار التقارير السابقة التي تلقتها الجمعية العامة، فإن التقرير الحالي الذي يبلغ حجمه ٥٧١ صفحة، والموارد في الوثيقة A/56/2 ويشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، لا يتعرض إلا لما قام به مجلس الأمن، ويظل صامتا إلى حد بعيد عن الأسباب والظروف التي أدت إلى اتخاذ المقررات المتخذة.

وفي هذا التقرير أيضا، فإن الافتقار إلى تزويد الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بمعلومات كافية عن الاجتماعات غير الرسمية ما زال قائما. فعقد عدد ١٨٥ اجتماعا للمشاورات الجامعة التي بلغت في مجموعها ٣٢٥ ساعة، مقارنة بـ ١٧٣ جلسة رسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يدل على أهمية الاجتماعات غير الرسمية ودورها في عملية صنع القرار في المجلس. وعلى الرغم من أهمية

على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية دفعت إلى الصدارة بالآثار المترتبة على المجتمع الدولي بأسره عن الفوضى وغياب القانون في أفغانستان، وإننا نأمل أن يبقى المجلس الحالة في ذلك البلد قيد نظره المتواصل. كما نقدر الاهتمام الذي أولته كل منظومة الأمم المتحدة بمختلف جوانب الأزمة الأفغانية، ونتعهد بتقديم دعمنا النشط للجهود التي تضطلع بها مختلف هيئات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، والرامية إلى استعادة السلم ومساعدة الأفغان على تشكيل حكومة عريضة القاعدة وممثلة للجميع في بلدهم.

غير أن الانعطاف الجديد في الأحداث في أفغانستان مزعج للغاية. فلاشك في أن العديد من الأعمال التي ارتكبتها الطالبان، مثل إيواء الإرهابيين، والاتجار بالمخدرات، وتقتيل أعضاء الأقلية الشيعية الأفغانية، وقتل الدبلوماسيين الإيرانيين، ألخ، تخالف أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي. إلا أن من الواضح أيضا أنه ينبغي ألا يصبح الشعب الأفغاني ضحية بسبب أعمال الطالبان. وجمهورية إيران الإسلامية يساورها القلق من التقارير الإعلامية الواردة من أفغانستان التي تشير إلى تزايد عدد الخسائر بين المدنيين نتيجة لاستمرار القصف الجوي، وإننا نتوقع من البلدان المشاركة في العمل العسكري في ذلك البلد أن تبدي ضبط النفس وألا تنخرط في أنشطة تعرض أرواح الأشخاص الأبرياء للخطر.

وأخيرا وليس آخرا، يعرب وفدي عن تقديره للعمل القيم الذي قامت به الأمانة العامة في تجميع المعلومات وتنظيمها وفقا للتوجيهات والمبادئ الإرشادية التي وضعها مجلس الأمن.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لقد كان من الواضح أن المناقشة التي أجريناها قبل أسبوعين بشأن مسألة الإرهاب كانت أهم مناقشة في دورة الجمعية

مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن بوضع حد للأعمال العدوانية اللاإنسانية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي. ولكن من دواعي الأسف، أن استخدام حق النقض أو التهديد بممارسته كثيرا ما شل المجلس ومنعه من الاضطلاع بمسؤوليته الدستورية تجاه تلك المسألة البالغة الأهمية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الاهتمام الذي أولاه مجلس الأمن للأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى الرغم من عقد العديد من الجلسات العامة التي نظمت تحت رئاسة بعض أعضاء المجلس، من المؤسف أن استمرار سياسة الإسرائيليين العدوانية وعجز المجلس عن القيام بأي عمل لم يسمح بأي تخفيف لمعاناة الفلسطينيين. ومن دواعي الأسف أن المجلس عجز عن الوفاء بمسؤوليته فيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله إسرائيل للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط المتفجرة. وينبغي أن نتذكر أن ممارسة حق النقض كانت السبب الرئيسي وراء ذلك العجز. وقد ثبت أن اللجوء إلى استعمال حق النقض في الشهر الماضي كان مضرا بالحالة المتفجرة في المنطقة. وما من شك في أن وجود قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في الميدان كان سيحبط المزيد من أعمال العنف والمزيد من إراقة الدماء، وكان يمكن أن ينقذ العديد من الأرواح العزيزة.

من ناحية أخرى، ينبغي أن أنوه بالاهتمام الكبير نسبيا الذي أولاه مجلس الأمن للحالة في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. الحالة الإنسانية الصعبة في أفغانستان والتهديدات التي تواجه الجيران وما وراءهم، والناجمة عن الفوضى والخروج على القانون في ذلك البلد كانت من بين أولويات المجلس البارزة في السنة الماضية. وعندما اعتمد المجلس قراره ١٣٣٣ (٢٠٠٠) في كانون الأول/ديسمبر، في إطار الفصل السابع من الميثاق، فإنه ركز، بصفة أساسية، على توفير الطالبان ملاذا للإرهابيين الدوليين وطالب بوقف هذه الممارسات فورا. والأعمال الإرهابية الأخيرة التي وقعت

بيئة الأمم المتحدة، يحتل المجلس أكبر مساحة سياسية من أي جهاز آخر للأمم المتحدة. واشتق المجلس أيضا أرضا جديدة بإنشاء أفرقة من الخبراء، وآليات للمراقبة، والأهم، بإنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اللتين كلفتا ٢٠٦ ملايين دولار في عام ٢٠٠١، مقارنة بميزانية محكمة العدل الدولية البالغ قدرها ١٠ ملايين دولار في السنة، وهي، نظريا، مؤسسة أهم بكثير.

وفي عام ٢٠٠١ نظم مجلس الأمن عمليات لحفظ السلام تكلف مجتمع الأمم المتحدة أكثر من ٣ من بلايين الدولارات، بالمقارنة بـ ١,٢٧ من بلايين الدولارات تنفق على الميزانية العادية. وهذا الفارق الضخم في النفقات السنوية يعبر تعبيرا بليغا عن السلطة والنفوذ النسيبين لمجلس الأمن في إطار مجتمع الأمم المتحدة. وإن جاز لي أن أخرج عن الموضوع قليلا، قد يكون من المفيد التفكير في جائزة نوبل للسلام التي منحت للأمين العام ولمنظمة الأمم المتحدة. والأمين العام يستحق هذه الجائزة استحقاقا تاما؛ فقد رفع سمعة المنظمة إلى أعال شاهقة جديدة. لكن بالنسبة للنصف الممنوح للأمم المتحدة، أي عضو في الأسرة استحق الجائزة؟ هل كانت الأمانة العامة، التي كانت تُنتقد غالبا لسجلها البيروقراطي؟ هل كانت الجمعية العامة؟ هل كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟ أم كان مجلس الأمن؟ نحن لا نعرف الإجابات عن هذه الأسئلة، لكنني أعتقد أنها تستحق التفكير فيها، حتى ونحن نتلقى الجائزة.

وفي ضوء السلطة الهائلة التي يتمتع بها مجلس الأمن، سواء من الناحية النظرية أو العملية، من المروع أن التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة لا تراه الدول الأعضاء بالأمم المتحدة مناسبة هامة لتفكير جاد. ونحن، في الواقع، باعتبارنا عضوا حاليا بالمجلس، نشعر بحيرة حقا لأن هذا التقرير اعتمد داخل المجلس أيضا دون أية مناقشة جادة أو تفكير جاد. وبالرغم من مذكرة أصدرها رئيس المجلس في

العامة في هذه السنة. إذ شارك فيها ١٧٦ بلدا. وينبغي لمناقشة اليوم بشأن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة أن تكون ثاني أهم مناقشة. ولكن من دواعي الأسف، أن مناقشة اليوم أكثر تواضعا، ففي آخر تعداد ربما تكون الوفود المشاركة ٥٢ وفدا فقط.

وربما لم يتبين تماما لبعض أعضاء الجمعية كيف أن السلطة السياسية قد تحولت في إطار أسرة الأمم المتحدة. فخلال الحرب الباردة كان مجلس الأمن في سبات بسبب حق النقض وحق النقض المضاد. وكانت المناقشات الأساسية تجري بصفة رئيسية في الجمعية العامة. وفي عصر ما بعد الحرب الباردة انتقلت السلطة بصورة درامية إلى مجلس الأمن، على الرغم من أن المجلس كان له أيضا نصيبه من حالات الارتفاع والهبوط في التسعينات. واليوم ندخل حقبة جديدة، حيث سيضطلع مجلس الأمن بدور أكثر أهمية. وقرارا المجلس الأخير ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) كانا معلمين بارزين على طريق القرارات. والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على وجه الخصوص، يوجب على كل الدول فرض تدابير واسعة الآثار لمكافحة الإرهاب تقوم بمراقبتها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس. وبالتالي فإن المتطلبات المؤسسية والسياسية العملية اللازمة لضمان نجاح تنفيذ هذين القرارين الهامين تؤكد الحاجة إلى وجود علاقة قائمة على الثقة والالتزام بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذا ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذه المناقشة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يمنح مجلس الأمن سلطات واسعة تجعله، من حيث التصور، أقوى هيئة مفردة في كل العالم. وما من هيئة دولية أخرى، حتى ولا صندوق النقد الدولي أو مجموعة الـ ٧، يمكن أن تتخذ قرارات تكون ملزمة لكل دولة عضو. وما حدث بدون أن يجتذب الانتباه خلال العقد الماضي هو أن مجلس الأمن قد بني بهدوء وتدرجيا على السلطات التي منحها إياه الميثاق ووسعها. واليوم في إطار

ونحن نتفق مع إيطاليا وسائر الأعضاء الذين طرحوا اقتراحات في العام الماضي، ويسرنا أن، ممثل جمهورية إيران الإسلامية أيضا ذكرنا هذا العام بالقرار ١٩٣/٥١، الذي دعا أيضا إلى إعداد تقرير موضوعي تحليلي. وللأسف، لم يراع أي اقتراح من هذه الاقتراحات في صياغة تقرير هذا العام. ونحن نأمل أن يكون لمناقشة هذا العام أثرها. ولهذا، فإننا، بصفتنا عضوا بالمجلس، اقترحنا أن يجتمع المجلس فور انتهاء مناقشة اليوم، ليقوم التعليقات التي طرحت هنا اليوم، ومراعاتها عندما يعد التقارير المقبلة. ونأمل أن يتناول المجلس هذه الاقتراحات المعقولة وأن يناقش مناقشة جادة بعض المسائل التي طرحت صباح اليوم، وعلى سبيل المثال المسائل الممتازة التي طرحها ممثل كوستاريكا بشأن، بعض الأمور الموضوعية لعمل المجلس.

ولتجنب أي سوء فهم، اسمحوا لي بأن أؤكد على نقطة واحدة: إننا نود أن نكون بنائين في هذه المناقشة. إننا نؤمن بمجلس الأمن. ومعظم المؤسسات تضعف همتها، مثل البشر، عندما يكون لها محبون غير ناقدين فقط أو ناقدون غير محبين. والمجلس بحاجة إلى ناقدين محبين. إن لنا مصلحة وطنية، كما لمعظم أعضاء هذه الجمعية العامة، في أن نكون ناقدين محبين. ونحن بوصفنا دولة صغيرة، لنا مصلحة ثابتة في مجلس أقوى، وليس أضعف. ومن ثم، على سبيل المثال، في شهرنا الأول من عضوية المجلس، خلال رئاستنا له في شهر كانون الثاني/يناير، نظمنا مناقشة لتعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات، ومجلس الأمن والأمانة العامة. ونتيجة عن ذلك، أنشأ مجلس الأمن فريقا عاملا معنيا بعمليات حفظ السلام. وبعد ذلك، اتخذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) في ١٣ حزيران/يونيه، وتعهد المجلس بالتزام بالنظر في الاقتراحات المحددة التي طرحتها البلدان المساهمة بقوات من أجل آلية جديدة. ونحن نقترح هذا كمشال على كيفية القيام بتجديدات وكيفية تحسين المجلس.

١٩٩٧ (S/1997/451) ذكرت نية المجلس لجعل التقرير أكثر تحليلا، فإن لدينا نشرة تقوم أساسا بإعادة طبع وثائق الأمم المتحدة المتاحة بالفعل في مكان آخر. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لإحداث تغيير، ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في وضع تقرير على نمط التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1). إن هذا التقرير موجز وتحليلي على حد سواء. إنه يقع في ٤٥ صفحة ويتكلف إنتاجه ٤٦ ٠٠٠ دولار، بالمقارنة بتقرير مجلس الأمن الذي يقع في ٥٧١ صفحة ويتكلف إنتاجه ٥٨١ ٠٠٠ دولار. وسرد بسيط لرموز الوثائق، أو حتى موقع على شبكة الاتصالات العالمية، كان من الممكن أن يُعنى بالمحتويات الروتينية لتقرير مجلس الأمن ويجعل كثيرا منه فائضا عن الحاجة. والأمم المتحدة، بقيامها بهذا فحسب، يمكن أن توفر مليون دولار كل عام. فلماذا لم يطرح أو ينفذ اقتراح بسيط كهذا؟ إن انزعاجنا بشأن شكل ومضمون هذا التقرير السنوي الثقيل، على حد سواء، لم يترك لنا خيارا سوى طرح تحفظنا العام عندما اعتمدته المجلس في الجلسة ٤٣٧٥ التي عقدت يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبغرض التسجيل في المحضر، اسمحوا لي أيضا بأن أضيف أننا نتفق اتفاقا تاما مع التعليقات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم الممثل الدائم لكولومبيا، السفير الفونسو فالديفيسو. ونحن نحث أعضاء المجلس على الاهتمام بتعليقاته.

خلال مناقشة العام الماضي بشأن هذا البند، طرحت وفود عديدة بعض الاقتراحات المفيدة المتسمة بالذكاء بشأن الكيفية التي يمكن بها لتقرير مجلس الأمن أن يكون محسنا. على سبيل المثال، لاحظت إيطاليا أنه مجرد قائمة بالاجتماعات، والقرارات والبيانات الرئاسية. واقترحت إيطاليا أيضا أنه ينبغي أن يكون أكثر موضوعية وتحليلا، مما يسمح لنا بأن نقيم تقييمنا أفضل لعمل مجلس الأمن من كل جوانبه وآثاره في مجالي السلم والموارد على حد سواء.

الشرطة المدنية يعملون في عمليات الأمم المتحدة؛ اليوم هناك ٣٥ ٠٠٠ فرد من العسكريين و ٨ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المدنية. وهذه الزيادة الكبيرة حدثت في الفترة التي يغطيها هذا التقرير؛ لكننا لا نرى في أي مكان من التقرير هذه الزيادة موثقة أو مناقشة. وربما حان الوقت لمنظمة دولية كبرى - حكومية دولية أو غير حكومية - أن تنظر في إنشاء آلية رصد خارجية لقياس ورصد أثر مقررات ونتائج المجلس.

الجزء الثاني ينبغي أن يحتوي على استعراض تحليلي. ونحن لا يساورنا شك في أن هذا الجزء التحليلي سيكون سهل الإخراج. وبالفعل، إذ أشير إلى بيان صديقي السفير الفونسو فالديفيسو صباح اليوم مرة أخرى - فلاني اعترف أيضا بأن الوصف التحليلي يمكن أن يكون صعبا. حتى الوصف البسيط يمكن أن يكون مثيرا للخلاف من الناحية السياسية. إننا لسنا غريزين، ومع ذلك، نعتقد حقا أن المجلس يمكنه، بعد المصاعب الأولى المعتادة التي تواجهه عند سلوك طريق جديد، أن يوفر استعراضا تحليليا لإسهاماته السنوية التي هي، في معظمها - وهذه نقطة تستأهل التركيز عليها - إيجابية وبناءة. مجلس الأمن ليست لديه مخططات عديدة في خزانته. بل على العكس من ذلك، لدى المجلس بعض القصص البالغة النجاح التي تحسب له، مثل ناميبيا، وموزامبيق، وإلى حد ما كمبوديا. وتيمور الشرقية لا تزال عملا جاريا. لكن مع مشاركة مستمرة من الأمم المتحدة - ونحن نأمل أن تظل الأمم المتحدة مشتركة اشتراكا تاما في تيمور الشرقية حتى بعد الاستقلال - يمكن أن تصبح قصة ناجحة نموذجية للأمم المتحدة.

وبغية الحصول على هذا التقرير التحليلي، سيكون من المفيد إذا اقترحت الدول الأعضاء في الجمعية العامة المسائل أو الأبعاد الرئيسية التي ينبغي أن يتناولها هذا الجزء التحليلي. ولنبدأ المناقشة، نود أن نقترح بعض المسائل.

لذلك، نود أن، نشجع الدول الأعضاء في الجمعية العامة على إعطاء آرائها للمجلس، سواء بشأن كيفية إعادة هيكلة التقرير السنوي أو كيفية إدارة هذه المناقشة. وبصراحة، كل مناقشات الجمعية العامة حتى الآن روتينية، لكن أعضاء الجمعية لا يلوئون إلا أنفسهم عن هذا الوضع المؤسف. إن مسلكا كهذا يفسر ضعف وعدم أهمية الجمعية المتزايدتين. ولقد شعرنا بحيرة حقا لما سمعنا برلمانيا ألمانيا، هو السيد إبراهيم بريخت، يعلن في آب/أغسطس من هذا العام أنه يرى تناقضا في سمعة مجلس الأمن وانخفاض في أهميته. ووصف كهذا - ونحن نقول كهذا بنفس الحزن - من شأنه أن يصدق بشكل أكبر على الجمعية العامة. وبالمصادفة، في الصحيفة نفسها، أدلى السيد بريخت بملاحظة أكثر صحة عندما قال:

”وبدلا من ذلك، يجب أن نبحث عن إجراءات تجعل من الأصعب على عضو ما من أعضاء مجلس الأمن أن يضع المصالح الوطنية فوق صون السلم العالمي والأمن الدولي“.

ولكي نجعل لمناقشاتنا مغزى أكبر، نود أن نقترح أن يكون هذا التقرير السنوي مركزا تركيزا قويا. ينبغي أن يحتوي على ثلاثة أجزاء رئيسية: جزء وصفي، وجزء تحليلي، وجزء توجيهي: والشكل الذي اقترحنه وارد في المرفق بوثيقتنا. ولما كانت نسخ من بياني وزعت، أمل أن يرجع الأعضاء إلى المرفق.

في الجزء الأول، الجزء الوصفي ينبغي أن يشمل الجانب الكمي من عمل المجلس. وبعض المؤشرات المحددة عن أعمال المجلس واردة في المرفق. وينبغي أن توفر بأسلوب يألفه المستخدم حتى يمكن الاستدلال على التغييرات الكبيرة بسهولة. وسمحوا لي بأن أسوق مثالا. في ١٩٩٩، كان هناك ٩ ٠٠٠ فرد من العسكريين و ٢ ٠٠٠ من أفراد

إن أكبر درس تعلمته جميع المنظمات سواء في الحكم أو في العمل التجاري في الأعوام الأخيرة، هو أن الركود أو الوقوف دون حراك في أوقات تموج بالتغيرات السريعة قد يكون قاتلاً. ومن الواضح أن المجلس واحد من أكثر المؤسسات تحفظاً في العالم. وبالرغم من النداءات التي وجهها العديد من أعضاء المجلس المنتخبين خلال الشهور العشرة الأولى من هذا العام، فلم يعقد سوى اجتماع واحد للفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

والسؤال البديهي الذي ينبغي أن نسأله هو: هل هذا الافتقار إلى الاجتماعات حدث مصادفة أم عمداً، وإن كان قد حدث عمداً، فمن يقف وراءه؟ هذه هي نوعية الأسئلة التي ينبغي أن نسألها. وإذا حالفنا الحظ، سيعقد اجتماع آخر لهذا الفريق الصعب التنظيم في الأسبوع المقبل، أثناء الرئاسة الأيرلندية، لمناقشة جملة أمور، منها كيفية تحسين هذا التقرير السنوي.

إن التردد في إصلاح أساليب عمل المجلس وإجراءاته هو أحد السمات المتأصلة في المجلس ومناقشة واحدة لن تفلح في تغيير ذلك. والواقع أنه قضيت ساعات عديدة في مناقشة قضايا المجموعة الثانية في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن. ولسوء الطالع، فإن النتائج التي تستخلص قلما تجد طريقها إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بإجراءات المجلس وأساليب عمله.

في الختام، أود أن أؤكد أننا ندرك أن التغيير لن يتأتى بسهولة. وأن التغيير سيكون صعباً على وجه الخصوص بالنسبة لجهاز مثل مجلس الأمن، يتمتع بصورة فريدة، بسلطات واسعة وحصانة من أي استعراض رسمي أو خضوع للمساءلة. من السهل على المجلس أن يشعر بأنه

أولاً، ما هي مسائل السلام والأمن المهمة - مثلاً العراق، وكوسوفو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وتيمور الشرقية وغيرها - التي تم التصدي لها في العام قيد الاستعراض؟ وما هو مدى التقدم أو التأخر، الذي حدث، في كل من هذه المجالات؟ وهل كانت التوجهات إيجابية أم سلبية؟ ثانياً، ما هي القضايا المتعلقة منذ فترة طويلة - مثل قبرص، والصومال، وأنغولا - والباقية على جدول أعمال المجلس منذ عقد أو أكثر دون أن يتحقق أي تقدم؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما السبب في ذلك؟ ثالثاً، أي من أدوات مجلس الأمن - مثل عمليات حفظ السلام، والجزاءات، وبعثات مجلس الأمن، وأفرقة الخبراء، وآليات الرصد - أثبتت فعاليتها، ولماذا؟ رابعاً، كم من الأموال خصص لكل مسألة ولكل منطقة، وماذا كانت النتائج؟ خامساً، ما هي الدروس الأساسية المستفادة على مدار العام؟

إن مسألة الدروس المستفادة ذات أهمية خاصة. فمنذ انضمامنا إلى عضوية مجلس الأمن، اكتشفنا أن المجلس شأنه شأن أي مؤسسة يديرها بشر، لا يتصف بالكمال. فالمجلس قد يخطئ، وقد تساعدنا بضعة الأمثلة على بيان ذلك. المجلس ينفق نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، لكنه يحجم عن الإذن بصرف ٥ ملايين دولار لدفعها للجنة الحدود، التي سيساعد إتمام عملها على انتهاء عمل هذه البعثة مبكراً وتوفير مئات الملايين من الدولارات. وينفق المجلس ٨٠٠ مليون دولار سنوياً على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لكنه يمتنع عن صرف ٢٧ مليون على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ستساعد إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الرئيسية للبعثة. هذان مثالان بسيطان، لكنهما يبينان بجلاء أن عمل المجلس يمكن، بل ينبغي، أن يحسن. وبهذه المناسبة، نود أن نسجل أننا، كعضو في المجلس، نوهنا بهذه الأخطاء. ولسوء الطالع، لم يستجب أحد لشواغلنا هذه.

ومما يبعث على الإحباط أن نرى أن التقرير ظل مجرد تجميع للقرارات وسرد للوثائق. وبناء على ذلك ستستند معظم التعليقات التي سنبدلي بها هنا اليوم إلى معلومات جمعتها الوفود لا من التقرير بل من مصادر أخرى.

ويصعب أن نتصور أن مجلس الأمن يقبل مناقشة أي موضوع في جدول أعماله على أساس تقرير مماثل لهذا التقرير. وليس من الإنصاف أن نتوقع من الجمعية العامة أن تفعل نفس الشيء.

أعضاء مجلس الأمن يدركون في الواقع أن هذا التقرير لا يفي بتوقعات عضوية الأمم المتحدة. ونحن نؤيد التعقيبات التي أدلى بها السفراء محبوبي، وفالديفيسو ولفيت خلال المناقشات التي سبق اعتماد التقرير من قبل المجلس، ومؤداها أنه لا بد من بذل المزيد من الجهد لإعداد تقرير أكثر جدوى. وأود أن أعرب عن التأييد التام لبياني السفير فالديفيسو والسفير محبوبي، وخاصة المقترحات الممتازة المحددة والعملية التي طرحها السفيران. إن ما تحصل عليه الجمعية العامة لا يتسق مع الجهود التي يبذلها المجلس ذاته لجعل عمله أكثر شفافية.

ونشجع المجلس على مواصلة جهوده للتغلب على ممارسات عفى عليها الزمن، وأن يخرج لنا وثيقة ترقى، بشكل أساسي، إلى مستوى الالتزامات التي تتضمنها الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

إننا نؤمن بأن تقرير المجلس، حتى يكون مفيداً، يجب لا أن يكون تحليلياً فحسب، بل أن يكون أيضاً زاحراً بالمعلومات. وينبغي أن يتضمن بيانات عما فعله المجلس في السنة السابقة وتحليلاً لكيفية معالجة المجلس لكل موضوع، وما تم إنجازه ومدى جودة أداء المجلس لمهمته، وكيف يمكن تحسين معالجة القضايا التي يتناولها، وما هي العقوبات التي تواجه تنفيذ المجلس قراراته.

حصين لا يقهر، غير أنه قد يكون من الحكمة أن يتعلم المجلس درساً أو درسين من منظمات عالمية لا تقل عنه قوة ومنعة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فكلاهما تواضع شأنه في السنوات الأخيرة. وتعلم كلاهما قيمة الخضوع للمساءلة العامة.

من المفارقات أن السبب الوحيد الذي من أجله لم يواجه المجلس مطالبة بالخضوع للمساءلة العامة، هو أن أنشطته تتخفى داخل نسيج مجتمع الأمم المتحدة الأعم. وتؤكد المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أن مجلس الأمن في قيامه بواجباته إنما يعمل نائباً عن أعضاء الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، يستمد مجلس الأمن سلطاته من العضوية الأوسع. لذلك ينبغي ألا تندهش الأمم المتحدة إذا اعتبرت يوماً ما مسؤولية عن الفشل في جعل المجلس مؤسسة يمكن أيضاً مساءلتها أمام المجتمع الدولي، من الناحية السياسية، إن لم يكن من الناحية القانونية.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يأتي النقاش بشأن هذا البند من جدول الأعمال في فترة تواجه فيها الأمم المتحدة التحديات. ففي مواجهة مأساة ١١ أيلول/سبتمبر يتعين على الأمم المتحدة، وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة، أن ينهض بمسؤولياتهما بالكامل. فالمجتمع الدولي يعتمد على الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة وإننا نثق بأن هذا النداء قد سمع.

أشكر السفير ريتشارد راين على عرضه للتقرير، كما أشكر الأمانة العامة على عملها في إصدار هذه الوثيقة.

إننا ندرك الجهد الذي بذله السفير راين لجعل هذا العرض أكثر من مسألة شكلية. فهذه مهمة صعبة، لأن المادة الخام المعروضة علينا - يرد التقرير في الوثيقة A/56/2 - مخيبة للآمال مرة أخرى، لسوء الطالع.

التقرير للجمعية العامة. وبوسعه، كجزء من مسؤوليته أو مسؤوليتها، أن يجري تقييما للسنة التي يغطيها التقرير.

إن إلمام أعضاء المجلس بعمله تتجاوز كثيرا ما يرد في التقرير. ويضيع عمل المجلس الجيد في تقرير غير موات للراغبين في أن يتثقفوا بجوهر نشاط المجلس. إن المجلس مهم جداً وتؤثر قراراته على المجتمع الدولي تأثيراً عميقاً وموسعاً جداً، والفشل في تقديم تقرير كاف عنها يتعارض مع مصلحة المجلس.

إن رسالة الأعضاء واضحة. ولن تتعزز مصداقية وشرعية القرارات التي يتخذها المجلس إلا بعرض تقرير مفيد ومضموني. وإلا، فإن المجلس، في حالة عدم وجود تقرير مناسب عن أعماله يجازف في إجراء تقييم جزئي أو غير منصف لعمله من قبل الجمعية العامة.

كانت الفترة التي يشملها التقرير حافلة بالعمل بالنسبة لمجلس الأمن. ولسوء الطالع، فإن هذا دليل على أن المجتمع الدولي لم يتمكن من إقامة المجتمع السلمي والمستقر والعادل والمزدهر الذي توخاه واضعو الميثاق.

والبرازيل ما برحت تبدي اهتماما كبيرا بأنغولا، ونحن سعيون بالطريقة التي عزز بها المجلس تطبيق الجزاءات على الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا. كما أن لجنة مجلس الأمن المعنية بالحالة في أنغولا، التي يترأسها السفير راين، وآلية مراقبة الجزاءات على الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا، برئاسة السفير لارين، تستحقان كلمة تقدير لجهودهما الدؤوبة، التي ما فتئت تنقذ أرواحا في أنغولا بحرمانها الاتحاد من أدوات الحرب.

ونتابع أيضا باهتمام طريق التيموريين الشرقيين إلى الاستقلال. فالدور القيادي الذي قام به الأمين العام منذ البداية والعمل المثير للإعجاب الذي قام به رئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية السيد سيرجيو فييرا بيلو،

ما يهم ليس حجم التقرير. إن المضمون وعمق المعلومات التي يقدمها هو ما يهم. ومرة أخرى، أعتقد أن الفكرة التي طرحها السفير محبوباني بشأن وضع تقرير يتألف من ثلاثة فصول مختلفة هي فكرة مثالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دورده (الجمهورية العربية الليبية).

وعلى نفس المنوال، نقترح أن ينظر المجلس في تقديم التقارير الخاصة، كما يراها الميثاق، لإبلاغ الجمعية العامة في أوقات مختلفة من العام، بعمله المتعلق بالمسائل الموضوعية، بما فيها حالات محددة وقد تؤدي هذه التقارير الخاصة إلى زيادة تركيز المناقشات على العمل الذي أنجزه مجلس الأمن وعلى المصاعب التي واجهها. ولن تكون التقارير الخاصة طبعات ربع سنوية من نوع التقرير السنوي الحالي، بل ينبغي أن تأخذ بنهج مختلف تماما. ونتيجة لذلك، يمكن أن تجتمع الجمعية العامة أكثر من مرة في العام لمناقشة بند جدول الأعمال الذي يجري النظر فيه الآن. ولا ينبغي أن تقتصر العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن على مناقشة ليوم واحد في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي أن يكون التفاعل أكثر مرونة واستدامة.

توجد مادة وفيرة لتقارير خاصة مركزة تحليلية، على سبيل المثال، من خلال تعامل المجلس مع مناقشاته وإنجازاته في مجال حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وبناء السلام والأطفال في الصراعات المسلحة والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات والمصاعب التي واجهها في تنفيذ نظم الجزاءات والإرهاب الدولي الآن.

ليتسنى تحسين محتوى التقرير السنوي، ينبغي أن ينظر المجلس في إمكانية إنشاء فريق عامل مخصص لهذه المهمة. وينبغي أن يكون دور رئيس المجلس أكثر من مجرد عرض

للشفافية، التي آمل مخلصاً أن يتقبلها أعضاء المجلس لصالح هذه المنظمة.

ومن المهم أيضاً أن يتولد لدى سائر الأعضاء شعور حقيقي بالتزام أعضاء المجلس بالولايات التي أنشأوها. وهذا الشعور - وهو في نهاية المطاف شعور بالملكية والمسؤولية - ينبغي أن يتجسد على سبيل المثال، في مشاركة أعضاء المجلس مشاركة فاعلة وحقيقية في حل جميع المسائل المعروضة على المجلس وفي توفير الوسائل المادية والموظفين اللازمين لعمليات حفظ السلام.

ونعتقد أيضاً أن بعثات المجلس إلى البلدان أو المناطق أداة مفيدة جداً، حيث توفر معرفة مباشرة بالحقائق، وتساعد على تكوين فهم أفضل للحالة على الأرض.

مجلس الأمن والجمعية العامة، كلاهما، شكلان من أشكال التعبير عن إرادة المجتمع الدولي. وحصول انقطاع بين ما يقرره مجلس الأمن وما يشعر به سائر الأعضاء هو أكبر خطر تواجهه هذه المنظمة. ولا بد أن يتلاقى عمل مجلس الأمن مع عمل الجمعية العامة. ومن الأيسر تحقيق مُثل الأمم المتحدة السامية من خلال التعاضد ولسد الفجوة التي تظهر أحياناً، ينبغي أن لا نخفق في اغتنام كل فرصة لزيادة التفاعل بين المجلس والدول الأعضاء.

ومن المؤكد أن لجنة مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب، التي أنشئت في الآونة الأخيرة، إحدى هذه الفرص، نظراً لأن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يطلب بوضوح قيام تعاون نشط وإجراء حوار مستمر مع سائر الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف التي أنشأها الأمم المتحدة من أجلها. ولذلك، نشعر بارتياح للطريقة التي استهلت بها اللجنة أنشطتها بالتوجيه القدير من قبل السفير جيرمي غرينستوك. وتعكس إنجازاته عن عمل اللجنة بوضوح الجوانب الواسعة

وفريقه يمهّدان الطريق أمام انتقال ناجح إلى قيام الدولة. وينبغي أن نشيد أيضاً بالنضج السياسي لشعب تيمور الشرقية، كما تجلّى أثناء المرحلة الانتقالية وفي عقد انتخابات بصورة سلمية. ولتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، ستحتاج تيمور الشرقية إلى بذل مزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي. ويتوقع أن يقوم المجلس بدور هام في حفز الإرادة الجماعية لرعاية ازدهار التيموريين الشرقيين واستيعابهم إقليمياً ورعاية ديمقراطيتهم.

إننا نشي على اتجاه المجلس المتزايد إلى مزيد من الشفافية والشمول في إجراءاته. فالاجتماعات الخاصة والإيجازات المفتوحة والمناقشات العامة وممارسة الإحاطات الإعلامية اليومية التي تقدمها الرئاسة تساعد على جعل عمل المجلس أقرب إلى سائر الأعضاء. ويشجع البرازيل أن مجلس الأمن اليوم أكثر حساسية للحاجة إلى إجراء حوار مكثف مع البلدان المساهمة بقوات. ومن الحقائق الإيجابية أيضاً أنه كان بوسع المجلس أن يناقش مسائل الجزاءات وعمليات حفظ السلام، آخذاً في الحسبان آراء الدول الأعضاء. مرة أخرى، يرحب وفد بلدي بممارسة عقد جلسات ختامية عامة في نهاية كل شهر، ويشجع أعضاء المجلس - وخاصة الرئيس الذي ستنتهي مدة رئاسته - على استخدام هذه الجلسات لتقييم مدى قيام مجلس الأمن بأداء دوره.

ولكي تتجاوز هذه التغيرات أساليب العمل وتؤثر على صميم ولاية المجلس، من الضروري أن يتقبل أعضاء مجلس الأمن حقيقة أن الشفافية طريق ذو اتجاهين. وهذا يعني أن يكونوا على استعداد لتقبل درجة أعلى من التفاعل مع سائر الأعضاء. وبكفالة قدر أكبر من التشديد على الشفافية، ومن خلال تقاسم المعلومات مع سائر الأعضاء بصورة دائمة، سيتمكن المجلس من تأكيد نفوذه على نحو أكبر فعالية على المسائل المدرجة على جدول أعماله. فهذا نتاج طبيعي

وفي أوقات التحدي، يكون دور مجلس الأمن الحاسم أكثر وضوحا لجميع الدول الأعضاء. ففي أوقات كهذه نأمل أن يظهر المجلس أكثر اتحادا ومساءلة وانفتاحا واستجابة. ونحتاج في مكافحة الإرهاب إلى مجلس قوي وحكيم، قادر لا على تمثيل الأمم المتحدة فحسب، بل على توحيد الدول من أجل قضية مشتركة، وهذا هو الأهم، وبفعله ذلك، يكون قد ارتقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي وعزز من قدرة الأمم المتحدة بشكل عام.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكر رئيس مجلس الأمن، السيد ريتشارد راين، ممثل أيرلندا، على عرضه للتقرير السنوي السادس والخمسين لمجلس الأمن للجمعية العامة. ونحن نرى أن نظر الجمعية في تقرير مجلس الأمن السنوي مسألة ليست بمجرد شكليات، ولكنها مناسبة ينبغي أن تتاح فيها لأعضاء الأمم المتحدة حرية التعليق على أداء المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتقييم هذا الأداء.

وقد أعرب أعضاء المنظمة من جانبهم بوضوح عن رغبتهم في الحصول على تقرير يحتوي على قدر أكبر من المعلومات عن عمل مجلس الأمن ويتناول هذا العمل بالتحليل. وقد أعرب عن هذه الرغبة هنا في الجمعية وفي فريق العمل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وفي الجلسات غير الرسمية المعنية بإعادة تنشيط عمل الجمعية العامة. وفي حين أننا نرحب بالصيغة المحسنة للتقرير الحالي، نأمل أن تكون التقارير في المستقبل أكثر شمولاً وتحليلاً.

ونرحب أيضاً بالصيغة المحسنة للتقارير الشهرية التي يقدمها رؤساء مجلس الأمن. وبينما هذه التقارير أكثر موضوعية وإفادة مما كانت عليه في الماضي، إلا أنها وصفية في طابعها إلى حد كبير وتفتقر إلى تحليل المواضيع التي تناولها المجلس. ونقترح أن يُعطى الرئيس قدراً أكبر من حرية

والجديدة للتعاون، الذي يجب أن نشجعه، بين المجلس والدول الأعضاء.

ويعزز هذا أيضاً حجة الدعوة إلى إصلاح شامل لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وفعالية وشرعية. والحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن أوضح في هذه الأوقات من أي وقت مضى، حيث تبرز حقائق الأخطار الأمنية الجديدة حقيقة أن عالمنا اليوم مختلف عما كان عليه قبل ٥٠ عاماً تقريباً.

ويواجه عمل المجلس أيضاً تحدي الادعاءات بالانتقائية، نظراً لعدم الإنصاف في معالجة بنود جدول الأعمال ومن الأحداث التي جرى تهميش المجلس فيها.

على الرغم من جميع العقبات، فإن قدرات المجلس لا تزال على حالها وتؤمن البرازيل بها إيماناً راسخاً. فرد المجلس السريع على الأخطار التي يشكلها الإرهاب الدولي على السلم والأمن الدوليين، الذي تُوج باعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أثبت أنه قادر على اتخاذ إجراء حاسم عندما يصمم ويعقد العزم ويتحد. ونتعشم أن يتكرر نموذج المداولات هذا بالنسبة لبنود أخرى على جدول أعماله.

إن المساءلة ضرورية. فزيادة المساءلة فقط يطمئن الأعضاء إلى أن المسؤولية التي عهدوا بها إلى مجلس الأمن، عملاً بالميثاق، يجري النهوض بها على نحو مرض. ويعود الفضل جزئياً في أن مساءلة المجلس اليوم أكثر منها في أي وقت مضى إلى إدخال ممارسات أكثر شفافية في أساليب عمله. إلا أننا لو أخذنا هذا التقرير ومناقشته في الجمعية العامة كمقياس للشفافية والمساءلة، فإن النتيجة ستكون مخيبة للآمال.

ترجو البرازيل من مجلس الأمن أن يخصص وقتاً ويولي اهتماماً لهذه المناقشة لا اليوم فقط، بل على مدى العام بأسره، وأن يقدم للجمعية العامة في السنة التالية، من خلال جهد متجدد إثباتاً لا غبار عليه بالتزامه بتعزيز مساءلته.

للمجلس، التي يجتمع فيها المجلس في جلسات رسمية مغلقة لتبادل الآراء مع ممثلي الدول المعنية بصراع ما وممثلي الأطراف فيه. ونعتقد أن هذه الجلسات الخاصة تسهم إسهاما كبيرا في تحسين عملية صنع القرار في المجلس بجعل المجلس متاحا أكثر للدول والأطراف المعنية وبالإستماع إلى آرائها قبل اتخاذ القرار. ومهما كانت هذه المناقشات مفيدة، فإنها لا يجب أن تصبح بديلا لاتخاذ المجلس إجراءات سريعة وفعالة.

نلاحظ أثناء الفترة التي يغطيها التقرير أن بعثات المجلس زارت كوسوفو ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ويرحب وفد بلدي بزيادة تكرار المجلس لإرسال بعثاته إلى مناطق الصراع. وحيث أن ماليزيا شاركت في الماضي في ثلاث من هذه البعثات عندما كانت عضوا في المجلس، فإننا نشعر أن هذه البعثات تستحق ما ينفق على إرسالها، لأنها تمكن أعضاء المجلس من الوقوف على الحالة على الطبيعة وبصورة أفضل، مما يمكن المجلس من اتخاذ قرارات أكثر معقولة بشأن هذه القضايا. ونرحب أيضا بممارسة عقد جلسات مفتوحة للمجلس بعد اكتمال مهمة بعثات المجلس مباشرة للنظر في تقاريرها. وينبغي أن تصبح هذه الممارسة سمة دائمة من سمات عمل المجلس لأنها تزيد من شفافية عمل المجلس لأعضاء المنظمة ككل.

ويرى وفد بلدي أيضا أن عقد جلسة ختامية لدى انتهاء فترة رئاسة كل بلد للمجلس لتقييم عمل المجلس أثناء الشهر مسألة لها ما يبررها، وهي جلسة مفتوحة لسائر أعضاء المنظمة، آلية جديدة ومفيدة للمجلس لاستعراض أدائه وتحديد إجراءات المتابعة اللازمة، وكذلك لتوفير معلومات مفيدة عن عمل المجلس لسائر الأعضاء.

قلنا في الماضي مرات عديدة إنه ما لم يجر الإصلاح الضروري للمجلس فإنه سيظل مؤسسة تتسم بمفارقة تاريخية

التصرف في إجراء تحليل للمسائل التي يتناولها المجلس أثناء رئاسته أو رئاستها.

ونأمل أن يولي فريق المجلس العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والإجراءات اهتماما خاصا للمواضيع التي أثارها سائر الأعضاء أثناء هذه المناقشة. وفي الواقع، ستكون ممارسة مفيدة للغاية إذا قام، عقب هذه المناقشة، رئيس المجلس أو من يخلفه بتحديد موعد لإجراء مناقشة في المجلس حول التعليقات والملاحظات والاقتراحات التي قدمها الأعضاء في الجمعية العامة على هذا التقرير. ولذلك، أشجع سفير سنغافورة السيد محبوباني، الذي تقدم بنفس الاقتراح، على حض زملائه في المجلس على دراسة الآراء التي عبرت الدول الأعضاء عنها هنا بما تستحقه هذه الآراء من جدية.

أثناء الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس مناقشات موضوعية عديدة حول حفظ السلام والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع وتشجيع السلم والأمن، من بين أمور أخرى. وقد أصبحت هذه المناقشات محفلا مفيدا يوفر فرصة لأعضاء المجلس وأعضاء المنظمة الذين ليسوا أعضاء في المجلس لمعالجة قضايا شاملة ومعقدة تتعلق بجميع مسائل السلم والأمن. إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يتطلب نهجا متكاملًا؛ وبالتالي، يتعين وضع استراتيجيات شاملة ومتناسكة تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة بأسرها. إلا أنه يتعين على المجلس أن يكون حذرا في نهجه حتى لا يتعدى أكثر فأكثر على مجالات من المؤكد أنها ليست في نطاق صلاحياته. وفي حين أن هذه المناقشات الموضوعية كانت مفيدة بصورة عامة، فإن من الحساسة عدم الإفراط فيها بحيث لا يعقد نقاش موضوعي من أجل هذا النقاش فقط أو لملء برنامج عمل المجلس في ذلك الشهر.

إضافة إلى المناقشات الموضوعية والمفتوحة، يؤيد وفد بلدي أيضا زيادة تكرار عقد ما يسمى الجلسات الخاصة

ولفترة زمنية محددة وإجراء تقييم بصورة منتظمة لتأثيرها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الجزاءات المسماة بالجزاء الذكية أو الموجهة هي الشكل الوحيد فقط المسموح باستخدامه، نظرا لأنها أكثر إنسانية من الجزاءات الشاملة.

ونأمل أن يفكر المجلس مليا في تصميم نظم جزاءات أكثر فعالية وأكثر إنسانية. ويشجع وفد بلدي بقوة المناقشات الجارية في المجلس بهدف إيجاد طرق ووسائل أكثر فعالية لتنفيذ وإدارة نظم الجزاءات الحالية، ستستخدم كمبادئ توجيهية مفيدة لنظم الجزاءات في المستقبل التي قد يقرر المجلس فرضها على دول أعضاء في ظروف استثنائية. ومن المؤسف أن إدارة المجلس للجزاءات في بعض الحالات تأثرت باعتبارات سياسية أو بمصالح سياسية بدلا من المبادئ.

ونعتقد أنه كلما أسرع المجلس في حل الخنة الأخلاقية التي تكلم عنها الأمين العام، كان ذلك أفضل لسمعة المجلس ومصداقيته. ومن المؤكد أنه سيكون هناك توتر متأصل بين حتميتين: الجانب الأخلاقي والحاجة إلى معاقبة الدول الضالة. ونعتقد أن من الحكمة أن يحل المجلس هذا التوتر بين هاتين الحتميتين بالانحياز إلى الجانب الأخلاقي، لأنه لا يستطيع أن يتحمل الاتهام بأنه تغاضى عن وفاة وتدمير ومعاناة السكان الأبرياء الذين يعيشون تحت الجزاءات.

يمكن في هذه الحالات النظر في تغليب المأساة الإنسانية الناتجة عن الجزاءات على الحاجة لنظام جزاءات صارمة. وتوفر هذه الحجج الأخلاقية والمعنوية تبريرا مقنعا لمراجعة نظم الجزاءات القائمة وإصلاحها إصلاحا جذريا، وهذه النظم إما أنها فشلت في تحقيق أهدافها بالكامل أو أصبحت غير ذات صلة في إطار الزمن. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالمجلس لرفعه الجزاءات أخيرا عن السودان،

تعكس الحقائق التي عفى عليها الزمن ومعادلات القوة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. إن استمرار وجود حق النقض جعل عملية صنع القرار في المجلس أقل من ديمقراطية وأسهم في وجود كثير من المآزق للمجلس وشله. وتقع مشكلة حق النقض في صلب عدم اتخاذ مجلس الأمن إجراءات بالنسبة للمذابح في البوسنة وإبادة الأجناس في رواندا و "التطهير الإثني" في كوسوفو. وقد كان حق النقض، ولا يزال هو السبب الرئيسي لعدم قدرة المجلس على الإسهام على نحو بناء في حل الصراع العربي الإسرائيلي. وقد كان التهديد باستخدام حق النقض واستخدامه هما اللذان حالا دون اتخاذ المجلس إجراء لمعالجة الحالة المأساوية الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالنسبة لمسألة الجزاءات التي يفرضها المجلس، أبرز الأمين العام نفسه ما سماه الخنة الأخلاقية الخطيرة التي تواجهها الأمم المتحدة وهي تعالج هذه المسألة، فهي تحاول من جهة تعزيز السلم وصونه بينما، تسهم من جهة أخرى في معاناة سكان أبرياء من خلال تأثيرات الجزاءات العقابية المفروضة على بلدانهم. كمبدأ عام، تعارض مالميزيا فرض جزاءات على شعب ما، نظرا لما يمكن أن تحدثه هذه الجزاءات من تأثيرات موهنة على السكان الأبرياء. ونحن نعتقد أن الجزاءات سلاح ثلم لا تعاقب في أغلب الأحيان الجهة المستهدفة، ولكنها تعاقب السكان الأبرياء.

إلا أنه إذا كان لا بد من استخدام الجزاءات، كما ينص الميثاق، كملاذ أخير عندما تفشل جميع التدابير التي لا ترقى إلى استخدام القوة، فينبغي أن تفرض بعد إجراء تحليل دقيق لتأثيرها المحتمل. والغرض من ذلك هو كفالة أن يكون لها التأثير المرجو على الهدف المقصود أو الأهداف المقصودة فقط، وليس على السكان بصورة عامة. كما أن استخدامها يجب أن يكون محكوما بمجموعة من العناصر المحددة الواضحة، من بينها أهداف محددة ومعرفة بوضوح

قبل أسبوعين، أثنى وفد بلدي، في معرض حديثه عن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، على الجهود التي يبذلها الأمين العام لنقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ونحن نرى أن بوسع المجلس أيضا أن يقوم بدور في ميدان الدبلوماسية الوقائية من خلال العمل بتعاون وثيق مع الأمين العام وتشجيعه على لفت انتباه المجلس للقضايا والتطورات التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع صراع مفتوح ليتسنى اتخاذ إجراءات مناسبة للقضاء عليها في مهدها. ولهذا الغرض، نشجع بقوة على زيادة تكرار الاتصال والتفاعل غير الرسميين بين الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن.

نحن نشعر أن إحدى الوسائل المفيدة لهذا الغرض زيادة تكرار الاتصالات والمناقشات غير الرسمية بينهما، مثل لقاءات المنتجعات في عطلة نهاية الأسبوع التي يشارك فيها أعضاء مجلس الأمن، وهي اللقاءات التي استهلها الأمين العام نفسه قبل ثلاث سنوات تقريبا. وإذا عقدت جلسات النقاش المفتوح غير الرسمية هذه بتواتر أكثر، بدلا من عقدها مرة واحدة في العام، كما هو الحال الآن، فإنها ستكون ذات قيمة كبيرة للمجلس والأمين العام في معالجة القضايا الشائكة التي يتناولها مجلس الأمن، بما فيها القضايا التي يمكن أن تتفجر.

قطعت قمة المجلس التاريخية، التي انعقدت في أيلول/سبتمبر الماضي، التزاما واضحا يجعل عمل المجلس أكثر فعالية وكفاءة. ويتعهد المجلس بموجب هذا الالتزام، الذي وردت تفاصيله في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، بتحسين قدرته على العمل بفعالية؛ والعمل على نحو وقائي، والتصرف بسرعة وحزم. وتتطلع إلى متابعة المجلس لهذا القرار كما جاء في البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2001/10، الذي يعبر عن التزام المجلس بإجراء مزيد من استعراض التقدم في تنفيذ القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، بمشاركة فاعلة من غير أعضاء المجلس.

بعد أن فشلت بضعة محاولات في الماضي في رفعها نتيجة للتهديد باستخدام حق النقض. ونتطلع إلى تحرك المجلس في نفس الاتجاه بالنسبة للجزاءات المفروضة على ليبيا والعراق.

بالنسبة لعقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، يرحب وفد بلدي بالعناصر الإيجابية التي يجسدها قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١). إلا أننا نأسف لأن القرار لم يتضمن آراء عدد كبير من البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك اقتراح يتعلق بمشاركة البلدان المساهمة بقوات في جميع مراحل عمليات حفظ السلام، لا سيما فيما يتعلق بمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك. وهذا من شأنه أن يساعد على حل الخلافات التي قد تنشأ بين المذاهب العسكرية وهياكل السيطرة والتحكم بين مختلف البلدان المساهمة بقوات.

ويحدونا الأمل في أن يستفيد جميع المعنيين - أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة - استفادة كاملة من صيغة الاجتماعات الجديدة الموسعة مع البلدان المساهمة بقوات، وأن تصبح هذه الاجتماعات ذات طابع أكثر تفاعلا. وينبغي ألا تكون هذه الاجتماعات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات مجرد شكلية.

ويسر وفد بلدي أيضا أن يلاحظ أن ممثلي مجلس الأمن تمكنوا من المشاركة في اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن لتبادل الخبرات والآراء بشأن أساليب عمل المجلس على مدى السنين. ونهني مكتب الفريق العامل ورئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت لجعلهم التفاعل ممكنا. وقد أثبت تبادل الآراء الصريح والحفاظ بين أعضاء المجلس وأعضاء الفريق العامل أنه مفيد للغاية، ووفر لكل من أعضاء المجلس وأعضاء الفريق العامل معلومات هامة عن عمل الطرف الآخر. ونأمل أن يؤدي هذا التبادل إلى مزيد من المناقشة غير الرسمية ومزيد من التركيز في الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

أوثق للبلدان المساهمة بقوات في عمل المجلس. ويوجد اعتراف واضح من جانب المجلس بأن مستوى المشاركة هذا كان ينبغي أن يتحقق منذ فترة طويلة، لأنه، في نهاية المطاف، يصب في مصلحة المجلس نفسه.

بالنسبة لمسألة البلدان المساهمة بقوات، نشعر أننا قد وصلنا إلى مرحلة حرجية. وإذا ما كان هناك مجال يجب فيه قيام صلة وثيقة بين المجلس والأعضاء - والعكس بالعكس فإنها العلاقة مع البلدان المساهمة بقوات - فهذه هي البلدان التي تقدم الرجال والنساء الذين سيواجهون تبعات قرارات المجلس. ويعرض هؤلاء الرجال والنساء حياتهم للخطر من أجل السلام، ومن حقهم أن يحصلوا على أقصى قدر من الشفافية والشمول في عملية الإعداد لعمليات السلام وإدارتها.

لحسن الحظ، يشعر مجلس الأمن بحساسية متزايدة تجاه هذه المصالح ويشارك تدريجياً في عملية تفاعل مع البلدان المساهمة بقوات. وكان بوسع غير الأعضاء إبراز وجهات نظرهم في نقاش مفتوح أجراه المجلس في ١٦ كانون الثاني/يناير من هذا العام حول تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، أسفر عن تشكيل فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وقد سير هذا الفريق مداولاته بدرجة جيدة من الانفتاح والتشاور مع غير الأعضاء. ومن المؤكد أن قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠٠) يعكس هذا التقدم وخطوة إلى الأمام في هذا المضمار. ويبقى الخيار مفتوحاً لآلية أوسع لمشاركة البلدان المساهمة بقوات في أعمال المجلس. ونتوقع أن تؤدي مداولات فريق مجلس الأمن العامل الحالية إلى اقتراحات بشأن هذه الآلية.

عندما يتعلق الأمر بإيجاد صلة بين سائر الأعضاء وأعمال مجلس الأمن، لا ينبغي أن يقتصر ذلك على مشاركة مخصصة بقضايا محددة. بل ينبغي أن ننظر أيضاً في خيارات

في الختام، أود اغتنام هذه الفرصة لتهنئة أعضاء المجلس غير الدائمين الذين انتخبوا مؤخرًا، والذين سيبدأون عملهم في العام القادم، وهؤلاء الأعضاء هم بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك. نتمنى لهم النجاح، ونثق في أن معرفتهم ستثري مداولات المجلس.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية):

المسألة الرئيسية قيد النظر اليوم هي الصلة بين مجلس الأمن وسائر الأعضاء. فلم يعد بالإمكان معالجة قضايا الأمن بفعالية من قبل القلة القوية فقط. بل يلزم ائتلاف واسع - واسع من حيث الجغرافيا والقدرات - للتغلب على الصراعات والأخطار الأخرى التي تهدد الأمن الدولي. وقد أبرزت هذه الحقيقة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المساوية وما أعقبها. وقد فهم مجلس الأمن بوضوح أهمية إشراك جميع أعضاء الأمم المتحدة بفعالية في قضية من الواضح أن لها عواقب علينا جميعاً، مثل هذه القضية. لذلك، فلنغتنم هذه الفرصة لندرس احتمالات إنشاء صلة مستدامة ومتعددة الجوانب بين المجلس وسائر الأعضاء - صلة يمكن تعبئتها في أي وقت ولأي غرض يدخل في إطار ولاية المجلس.

على مستوى صنع السياسة الحكومية الدولية، يتعين علينا أن ننظر في سبل ووسائل تحسين التعاون بين الهيئات الرئيسية لهذه المنظمة. وبهذا يمكننا أن نبني على ما تحقق حتى الآن من حيث تعزيز التفاعل بين المجلس وسائر الأعضاء.

شهدنا في العام الماضي زيادة إدراك أعضاء المجلس بأن إطلاع وإشراك غير الأعضاء بأية طريقة كانت يفيد عمل المجلس. ويفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، جرى إنجاز الشيء الكثير في مجال الشفافية والانفتاح بالنسبة لعمل المجلس اليومي. وبمكنا أيضاً أن نفاخر بأننا حققنا مشاركة

لقد أوضحت حتى الآن أننا نرى حاجة كبيرة لإيجاد صلة أكثر ديناميكية بين المجلس وسائر الأعضاء؛ وأشرنا أيضا إلى التقدم الذي أحرز حتى الآن، وبيننا مكمّن التحديات. فأين موقع تقرير الأمين من كل هذا؟

التقرير المعروض علينا عبارة عن مجموعة معلومات مختلطة جدا بدرجات متفاوتة من الأهمية لسائر أعضاء الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أنه سجل موثوق لوقائع جلسات المجلس، وهي جلسات علنية على أية حال. فعلى سبيل المثال، المعلومات التي عرضت في التقرير بوصفها معلومات عامة عن حالات خاصة ببلدان معينة لا ترقى إلى أكثر من كونها صياغة مفصلة لقرارات وبيانات رئاسية موجودة بالكامل أيضا في تذييلات التقرير. وما عدا ذلك، فإن التقرير بدون شك موسوعة ممتازة، إلا أنها من غير المحتمل أن تثير بهذه الصفة نقاشا مفعما بالحوية حول أنشطة المجلس خلال السنة الماضية.

أما الحذف الواضح في التقرير فهو عدم وجود أية إشارة إلى اجتماعات الأفرقة العاملة التي أنشأها مجلس الأمن، كالفريق العامل المعني بحفظ السلام - وهذه فرصة مفوتة لأن هذه الأفرقة العاملة تعالج قضايا، مثل حفظ السلام، موضع اهتمام كبير لسائر أعضاء الأمم المتحدة، وبالتأكيد للبلدان المساهمة بقوات الأمم المتحدة.

إلا أن جزء التقرير الذي يتضمن سرد الوقائع والموضوعي والمفيد فعلا إلى حد ما، مخفي في مرفقه. إنه ذلك الجزء الوارد في التقارير التي ينشرها رؤساء المجلس بعد انتهاء مدة الرئاسة الشهرية لكل منهم، هو الأقرب إلى التحليل من بين ما نجده في التقرير. إنه ذلك النوع من التحليل الذي نحتاج إليه لإجراء مناقشة مفيدة لهذا البند من جدول الأعمال.

لجعل هذه الصلة أفضل على المستوى المؤسسي. ومن الواضح أن الميثاق ينص على قيام تعاون وتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، إلا أن هذه الأحكام قليلا ما تستخدم حتى الآن.

في حين أن الأمم المتحدة حققت تقدما كبيرا في تحسين التنسيق بين وكالاتها، فإنه لا يمكن انطباق الشيء نفسه على عملية صنع القرار على المستوى الحكومي الدولي: فأجهزة الأمم المتحدة الحكومية الدولية الرئيسية لا تتعاون أو تنسق فيما بينها. ولا يوجد تفاعل أو تكامل، أو تلاقي على الأقل، يمكن ذكره بين السياسات. إلا أنه من الواضح أن كلا من هذه الهيئات يغطي من زاويته المشروعة نفس القضايا أو الجوانب الهامة من هذه القضايا تقريبا. ونظرا لعدم وجود صلة بينها، فإن القيمة التي يمكن أن تضيفها هذه الأجهزة مجتمعة أقل كثيرا من الحد الأمثل. ومن هذا المنظور، فإن جميع الأعضاء يخفقون في تحمل مسؤوليتهم المتمثلة في توفير أدوات حكومية دولية للمجتمع الدولي لتعالج بنجاح القضايا العالمية الملحة.

من الميادين التي يمكن أن توفر فيها الصلة الحكومية الدولية الأفضل فائدة كبيرة المنطقة الرمادية بين الظروف الاقتصادية والصراع، وخاصة نطاق السياسات والأنشطة في سياق بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ومن الواضح أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن يتشاطران الوظيفة هنا. لذلك فلنلتفت إلى نداء المجتمع الدولي الذي وجهه الأمين العام في العام الماضي في القمة الألفية لتعلم كيف نحكم معا على نحو أفضل. ودعونا نذكر أنفسنا بالتعهد الذي قطعناه على أنفسنا في بيان الألفية بأن نشجع المشاورات والتعاون المنتظمين بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية. فالحكم الصالح لا ينبغي أن يكون فقط التزام على الصعيد الوطني، بل ينبغي أن يكون ممارسة دائمة على الصعيد الحكومي الدولي أيضا.

لتعزيز التعاون الدولي بشأن مسألة تثير قلقا عميقا للمجتمع الدولي بأسره.

وقد شكل مجلس الأمن لجنة لمناهضة الإرهاب وعهد إليها بولاية التحقق من تنفيذ قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسييسرها في ذلك فريق خبراء يتمتع بخبرات في مختلف المجالات اللازمة لمحاربة هذه الآفة. وأود أن أعلن أن بيرو عاقدة العزم تماما على التعاون مع هذه اللجنة. ونظرا لأن بلدي أحد البلدان القليلة التي نجحت في القضاء على الإرهاب، فإننا نعتقد أن بيرو قادرة جدا على مساعدة مجلس الأمن الاضطلاع بهذه المهام المهمة، ولذلك، نجري تقييما لإمكانية اقتراح تعيين خبير من بيرو كعضو في الفريق الاستشاري.

وإذ نسعى إلى تعزيز التآزر بين مجلس الأمن والجمعية العامة، نعتقد أن من الضروري أن ينفذ رئيس الجمعية العامة القرار ٢٤١/٥١ المؤرخ في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، المعني بتقوية منظومة الأمم المتحدة وينص القرار على أنه، استنادا إلى المداولات بشأن تقرير مجلس الأمن،

”تجرى مشاورات غير رسمية، برئاسة رئيس الجمعية أو أحد نوابه، لمناقشة الإجراء الذي قد يتعين على الجمعية اتخاذه على أساس المناقشات التي دارت بشأن التقرير“. (الفقرة ٧ من القرار ٢٤١/٥١)

يتعلق مثال واضح، بالنسبة لهذا الاقتراح، بحل الصراعات الداخلية التي تنطوي على تفتت وطني، وهي صراعات منتشرة في مناطق كثيرة من العالم. ويجب النظر في معالجة هذه الصراعات المدنية الداخلية من منظور شامل. ويشمل هذا المنظور اتخاذ إجراء لمنع اندلاع صراع مدني؛ واستعادة السلم إذا فشل الإجراء الوقائي؛ واتخاذ إجراء عقابي إذا وقعت مخالفة صارخة لحقوق الإنسان، متى استعيد

وفي هذا المجال، أوصي بأن يستلهم مجلس الأمن من التقرير السنوي للأمن العام. ويرى وفد بلدي، أنه نموذج قد يرغب المجلس في اعتماده في المستقبل. وبهذه الطريقة، ستشعر الدول الأعضاء أنها أفضل استعدادا لإجراء مناقشة متعمقة لأنشطة المجلس في السنة الماضية. وهذا من شأنه أن يعزز جدا من أهمية مناقشتنا في إطار بند جدول الأعمال هذا في المستقبل.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن امتناني للسفير ريتشارد راين، الممثل الدائم لأيرلندا ورئيس مجلس الأمن الحالي لعرضه التقرير السنوي للمجلس.

تتلقى بيرو هذا التقرير عملا بالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تسلم بوضوح بمسؤولية مجلس الأمن للعمل نيابة عن أعضاء المنظمة في القيام بمهمته الأساسية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن بيرو مقتنعة بضرورة قيام تفاعل مرّن وفعال ومنتظم بين مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء ممثلة في الجمعية العامة. فهذا من شأنه أن ييسر التوصل إلى توافق الآراء اللازم لتكيف المنظمة مؤسسيا ومعياريا وعقائديا وتشغيليا، ليتسنى لنا أن نواجه معا وبتصميم التحديات المتعددة في مجالات السلم والأمن والتنمية الدولية.

التجربة الأخيرة في ردنا الجماعي في مكافحة الإرهاب الدولي تؤكد هذه القناعة. فقد رد مجلس الأمن كما ينبغي في أدائه لواجباته، باتخاذ القرارات ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولسوء الطالع، فإن نفس الشيء لم يحدث في الجمعية العامة. وقد شاركت أكثر من ١٤٠ دولة عضوا في مناقشة مفيدة ومستفيضة. إلا أن الجمعية العامة لم تتمكن من تحديد مبادئ توجيهية واضحة

الإرهاب والمشاركة اللازمة من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها والقطاع الخاص في بناء دول في البلدان التي تنهار وفي مكافحة الإرهاب، أن تسهم في جعل مجلس الأمن يبذل جهودا أكثر اتساقا وأن يؤدي ذلك إلى إدارة هذه المنظمة الصراعات على نحو أفضل.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):
نشكر السفير راين من أيرلندا، بصفته رئيس مجلس الأمن، على عرضه تقرير المجلس للجمعية العامة. من الواضح مرة أخرى أن مهمة مجلس الأمن في ازدياد مطرد، من حيث الحجم والتعقيد. والتحديات التي لا تزال تحبط سعينا إلى إحلال السلم والأمن الدوليين تبين الحاجة إلى قيام تعاون دولي متضافر بين جميع الدول الأعضاء.

وكما كان في السابق، يقدم لنا تقرير مجلس الأمن خلاصة وافية لنطاق واسع من القضايا التي عرضت على المجلس. وإذ نسعى إلى توزيع مواردنا على نحو أفضل، نود أن نوصي أن يعود المجلس ثانية إلى قراراته المتعلقة بصيغة التقرير وأن يحاول تقليص عدد الوثائق التي أصدرت سابقا وتمثل تكرارا في التقرير لا داعي له. وبالإمكان جعل هذا التقرير المعروض علينا أيسر استخداما.

وفي هذا الصدد يتوقع من الدول الأعضاء في هذه المناقشة أن تبدي ملاحظاتها على أعمال المجلس وأن تقدم تقييما للسبل التي يمكن للمجلس من خلالها أن يحسن فعاليته. ولذلك ينبغي أن يصمم التقرير بحيث يقدم معلومات مقارنة تستخدم لتحليل أداء المجلس بشأن قضية بعينها. وفي حين أننا نفهم تردد المجلس في ممارسة عملية تقييم ذاتي موضوعي، فإن صيغة التقرير ينبغي أن تساعد الدول الأعضاء على استخراج واستعراض إجراءات المجلس ونتائج أنشطته بيسر أكبر. وعندها تكون الدول الأعضاء في موقف يمكنها من مساعدة المجلس على نحو أفضل من خلال تحليل

السلم؛ وأخيرا، تقديم مساعدة إنسانية. ويمكن إخماد الصراع بهذه العناصر. ولكن أهم شيء بعد انتهاء الصراع هو بناء دولة قادرة على البقاء، بعبارة أخرى، بلد قادر على الاستدامة سياسيا واقتصاديا.

ومن الواضح أن حل الصراعات وبناء الدولة القادرة على البقاء فيما بعد يتطلب مشاركة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. إلا أنه يتعين، لكي يكون بناء الدولة فعالا، أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وأن نحصل على مشاركة القطاع الخاص والتزام الاستثمار الأجنبي الخاص لإنشاء شركات تتمتع بمزايا تنافسية على صعيد عالمي تدعم قدرة الدولة التي يعاد تشكيلها على البقاء اقتصاديا في الأجل الطويل.

أما فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب، فكان إنشاء لجنة مخصصة إجراء حكيما. ولكن ينبغي ألا تتلقى هذه اللجنة النصيحة من خبراء حكوميين فقط، بل ينبغي لها أيضا أن تتشاور مع المصارف وشركات التمويل الخاصة التي تعمل في مجال المعاملات المالية الدولية، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة في الكفاح لكي تسود حقوق الإنسان والديمقراطية.

بالنسبة لعمليات حفظ السلام وفقا للقرار ١٣٥٣، ينبغي أن تشارك البلدان المساهمة بقوات مشاركة مبكرة ومباشرة في تحديد ولاية ونطاق بعثات حفظ السلام وبناء السلام. وهذا يتيح زيادة كبيرة في فرص نجاح هذه البعثات ويشكل تديرا متماسكا عمليا. ومع أنه أحرز تقدم هام في هذا الميدان، فإننا نعتقد أنه لا تزال هناك حاجة لآلية علاقات متبادلة وتكميلية تمكن من المشاركة قبل تنقيح وتحديد ولايات عمليات الأمم المتحدة.

تأمل بيرو من هذه الملاحظات الموجزة، لا سيما إمكانية المساهمة بخبراء في لجنة مجلس الأمن المعنية بمكافحة

أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. إلا أن الحالة في بوروندي لا تزال تشكل تحدياً خطيراً للأمم المتحدة. ونحث مجلس الأمن على إبقاء هذه المسألة قيد نظره وأن ينظر في المشاركة في دعم عملية السلام في الوقت المناسب.

وثمة مسألة أخرى، أي عملية كيمبرلي، وهي نتاج تصميم الجمعية العامة على الإسهام في الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تحرز تقدماً كبيراً الآن في القضاء على تجارة الماس في مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها لجان هيئات الجزاءات ذات الصلة ونقدم دعمنا وتعاوننا المستمرين. ونود أن ندعو لجان الجزاءات إلى توحيد صيغة قوائمها المتعلقة بالكيانات التي تفرض عليها قيود بموجب جزاءات، وإلى كفالة توفر المعلومات المنشورة على الشبكة العالمية وأن يكون استخدامها ميسوراً. وربما يكون الأهم هو التوصية بأن تسق لجان الجزاءات أعمالها لكي لا تواجه العواصم بالإزعاج الناتج عن استقبال لجنة جزاءات تلو الأخرى تطلب نفس المعلومات وتسال نفس الأسئلة.

استهلت البلدان الأفريقية مبادرة أفريقية جديدة، تشكل دعامة تحل على أساسها قارتنا صراعاً وتسهم في الاستقرار والأمن العالميين. ونعتقد بأننا سنهيئ، من خلال التنمية وإنشاء مؤسسات للحكم الجيد وحقوق الإنسان، الظروف التي تؤدي إلى السلم والتعاون بين الدول الأعضاء، وكذلك بين العناصر المتنوعة داخل الدول الأعضاء. وتدل تجربتنا على أنه يكمن في لب الصراعات قضايا التخلف والفقر. بعبارة أخرى، يتعين علينا في معالجة السلم والأمن العالميين، أن نركز اهتمامنا أيضاً على الأحوال المعيشية التي يضطر العديد من الناس في البلدان النامية إلى تحملها.

البيانات التي يقدمها التقرير بعد أن يكون قد جرى استيعابها.

أظهرت أحداث الشهر الماضي بوضوح أننا بحاجة إلى أن يعمل مجلس الأمن والجمعية العامة بتعاون وثيق. ولتسنى لنا التصدي لزيادة تفشي الإرهاب، يتعين أن تكون الأمم المتحدة متحدة في أهدافها ونواياها. ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام في أن الأمم المتحدة هي المحفل الأنسب للتصدي لهذا التحدي الأخير.

في السنتين الماضيتين، شهدنا إعادة تعريف السلم والأمن الدوليين ليتجاوز نطاق المفاهيم العسكرية التقليدية. وفي الحقيقة، احتج بعض أعضاء مجلس الأمن في أن الأخطار التي تتهدد المجتمع البشري، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وشح المياه، لا تهدد الأمن الفردي أو الشخصي فقط، ولكنها يرجح أيضاً أن تثير صراعات دولية في المستقبل. وهذا أيضاً إثبات آخر على ضرورة أن تعمل هيئات الأمم المتحدة معاً. ولهذا السبب، يأسف وفد بلدي لأن مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يجتمعا بعد. وكان يجب أن يجتمع هذان المجلسان منذ مدة طويلة. ولذلك، فإننا مقتنعون بأن التحدي الهام الذي يجب أن يضطلع به المجلس يتمثل في ضرورة قيام المجلس بتعريف دوره وفقاً للنظام العالمي الناشئ مع بقائه مدركاً للدور الذي عهد به إليه مقارنة بهيئات ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى المختصة.

يعلم وفد بلدي جيداً أن مجلس الأمن كرس مرة أخرى وقتاً كبيراً أثناء العام الماضي لمعالجة الصراعات في أفريقيا. وفي حين أننا نرحب بحماسة باهتمام المجلس بالحالة في قارتنا، نود أن نرى نفس الالتزام بتخصيص موارد لحل الصراعات الأفريقية. وقد أحرز المجلس بعض التقدم في الجهود التي يبذلها لكبح تمويل وتسليح مجموعات الثوار في

يمكن أن يتمكن المجلس على نحو أفضل من الاستفادة من وجهات نظر الدول الأعضاء المتعلقة بأنشطته.

ومن بين الطرق التي قد يستطيع المجلس من خلالها تحقيق قيمة أكبر من مناقشاته الطلب إلى الأمانة العامة توزيع أوراق إيجازاته قبل الاجتماع. ويوجد اقتراح آخر مفيد قدمه أحد أعضاء المجلس في نيسان/أبريل من هذا العام يدعو، حيثما أمكن، أن تقدم الأمانة العامة وممثلو الأمين العام إحاطاتهم الإعلامية في جلسات عامة، لا في جلسات خاصة. فضلا عن ذلك، بوسع أعضاء مجلس الأمن طرح أسئلة، نيابة عن غير الأعضاء في المجلس، على المتكلمين الضيوف، مثل الممثلين الخاصين للأمين العام.

وينبغي أن يراجع المجلس مدى فعالية إجراءاته بالنسبة لحل الصراعات وإحلال سلام مستدام. ونحن نعتقد أن الأمن لا يمكن تحقيقه على أيدي عدد قليل في خضم انعدام أمن الجماهير المتفشي. ولذلك قلنا إن الأمن يجب أن يعالج محل الأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار. وقد تكلمنا كثيرا عن المنافع الإيجابية المحتملة للعولمة، ولكننا لم نضطلع بعد بالمهام المهمة لتقليل جوانبها السلبية المحتملة.

يحتاج المجلس إلى تقييم ناقد لفعالية الجزاءات، كإجراءات المفروضة على العراق، التي تسببت في معاناة لا توصف للمدنيين الأبرياء. والجزاءات، شأنها شأن الأدوات الأخرى المتاحة لمجلس الأمن، لا يمكن أن تنجح إن لم تتمتع بدعم عالمي، وخاصة الدعم الكامل من الأطراف الفاعلة الإقليمية وغيرهم ممن لها نفوذ. لذلك يجب اتخاذ الإجراءات الجماعية، بحكم الضرورة، وفقا لأحكام القانون الدولي وأن تكون مدعومة بالسلطة الشرعية لمجلس الأمن و/أو الجمعية العامة لكفالة تطبيقها تطبيقا شاملا.

ويجب أن يؤكد سائر أعضاء الأمم المتحدة، بما فيهم أعضاء مجلس الأمن المنتخبين، على المسؤولية الرئيسية لمجلس

لا تزال قضية الشرق الأوسط قضية هامة بالنسبة لمجلس الأمن، ويؤثر الصراع المستمر في تلك المنطقة مباشرة على السلم والأمن الدوليين. ونحن نحث مجلس الأمن على أن يستجيب بسرعة لضرورة حل هذا الصراع. ويتعين إقناع المجلس بإعادة النظر في الجهود التي بذلها الأعضاء المنتخبون وبعض الأعضاء الدائمين لإصدار تفويض بنشر آلية مراقبة دولية يوثق بها للإشراف على تنفيذ إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتقرير ميثشل.

راقب وفد بلدي بدقة جهود مجلس الأمن الرامية إلى تحسين أساليب عمله وأساليب صنع القرار فيه، لا سيما تلك المتعلقة بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وكما بينت أحداث السنة الماضية في سيراليون، فإن العلاقة القوية بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات هامة لإدارة وتسيير عمليات حفظ السلام بفعالية ولنجاحها في نهاية المطاف. ولذلك، نرحب باعتماد القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحسين تلك العلاقة. إلا أننا نعتقد أنه لا ينبغي أن تترك المسألة عند هذا الحد. فنحن نرى أن العلاقة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات علاقة تطويرية وينبغي أن تخضع لاستعراض وتحسين مستمرين.

ونحن نرحب بمحاولات مجلس الأمن المستمرة الرامية إلى تعزيز الشفافية والتفاعل بين المجلس والجهات المعنية ذات الصلة. ونؤيد في هذا الصدد الجهود التي يبذلها المجلس للتعرف مباشرة على الظروف على الطبيعة بإرسال بعثات إلى هذه المناطق.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن المجلس يواصل إجراء مناقشات مفتوحة وأن بعض أعضائه سعوا إلى تحسين نوعية التفاعل بين المجلس والدول الأعضاء الأخرى من خلال عقد مزيد من جلسات التفاعل. فمن خلال الحوار المتفاعل المركز

كتب مع مجلس الأمن وهو يسعى إلى تحسين استجابته للحاجة العالمية للسلم والأمن.

السيد رودريغيز باريّا (كوبا) (تكلم بالاسبانية):

نشكر سفير إيرلندا السيد راين على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة (A/56/2). ونتقدم بالشكر أيضا إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين، وكذلك أمانة المجلس على ما قامت به من عمل في إعداد التقرير.

على الرغم من الانتقادات العديدة كل عام، فإن التقرير المعروض علينا اليوم يتسم بصورة أساسية بنفس خصائص تقارير السنوات السابقة. ونؤكد مرة أخرى على أن هذا التقرير، على الرغم من حجمه الكبير وتكلفته العالية، يقصر كثيرا عن الاستجابة لآمالنا واحتياجاتنا. وبدلا من مجرد خلاصة وافية لوثائق، نريد تقريرا موضوعيا تحليليا. وينبغي أن يعكس تقرير مجلس الأمن لا ما تم فعله فقط، بل أيضا ما تعذر فعله والسبب في ذلك. وينبغي أن يبين التقرير الآراء المختلفة لأعضاء المجلس بشأن مسائل بعينها.

إن تقديم مجلس الأمن تقريرا سنويا ليس امتيازاً ممنوحاً لأعضاء الجمعية العامة. وعلى العكس من ذلك، فإنه التزام منصوص عليه صراحة في الفقرتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. فليس للدول الأعضاء حق مشروع فقط، بل إن من واجبها أيضا أن تجري تقييما مستفيضا لأعمال مجلس الأمن وأن تحدد ما إذا كان المجلس يتصرف فعلا باسم الجميع وينهض، كما ينبغي، بالمسؤوليات السامية التي عهد إليه بها بموجب الميثاق.

اتخذت الجمعية العامة في عام ١٩٦٦، بمبادرة من بلدان حركة عدم الانحياز، القرار ١٩٣/٥١، شجعت فيه مجلس الأمن على أن يوفر في تقريره إلى الجمعية العامة بيانا موضوعيا وتحليليا بأعماله. ومن المؤسف أنه بعد أكثر من خمس سنوات على اتخاذ هذا القرار، فإن المجلس لم يأخذ في

الأمن في تحديد الأخطار الجدية التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يحدد المجلس تدابير تتخذ بموجب المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق لاستعادة السلم والأمن. وإجراءات مكافحة الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين لا يمكن اتخاذها انفراديا أو بشراكات إقليمية ما لم يصدر تفويض بها عن مجلس الأمن وتتخذ وفقا لأحكام القانون الدولي. ولذلك، من المهم أن تدرس قرارات مجلس الأمن دراسة كافية وأن تجري بشأنها مشاورات واسعة النطاق، لأن تأثيراتها واسعة النطاق جدا، وخاصة عندما تستند إلى المادة السابعة من الميثاق. ففي التحليل النهائي، الدول الأعضاء أكثر من مجرد شركاء يجب أن يتعاون معهم مجلس الأمن؛ وفي الحقيقة، يمثل المجلس الدول الأعضاء ويتصرف نيابة عنهم.

في الختام، من الواضح جدا أن مجلس الأمن، وفي الحقيقة، أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة يجب أن يخطر في مشروع تعاوني لمواجهة تحديات هذه الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، من المهم الآن، كما كان دائما، أن يولى اعتبار سياسي رفيع المستوى لإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة من أجل تمثيل إقليمي أوسع. وسيعكس المجلس الأكثر تمثيلا على نحو أفضل حالة العلاقات الدولية الراهنة. وسيكون قادرا على العمل بمصداقية ومساءلة أكبر.

ونرحب بالأعضاء الخمسة الذين انتخبوا حديثا لعضوية مجلس الأمن، في الوقت الذي نودع فيه الأعضاء الخمسة المنتخبين الذين مثلونا على نحو مثير للإعجاب على مدى السنتين الماضيتين. وفي الوقت الذي يستعد فيه زملاؤنا الجدد في مجلس الأمن لمواجهة تحدي العمل في المجلس، فإننا نتذكر مرة أخرى أن امتياز العمل في المجلس يضع أيضا مسؤوليات أكبر على أعضاء المجلس. ونتطلع إلى العمل عن

وكثيرا ما يتجاهل حتى آراء دول معنية مباشرة بالمسألة قيد المناقشة.

ينبغي أن يقدم أعضاء الأمانة العامة أو ممثلون خاصون للأمين العام إحاطاتهم الإعلامية في جلسات علنية، لا خلف أبواب مغلقة، إلا عندما تحول ظروف استثنائية دون ذلك.

تتفاوت نوعية الجلسات الإعلامية اليومية المخصصة لغير أعضاء المجلس تفاوتاً كبيراً، ويتوقف ذلك على البلد الذي يترأس المجلس. فالبعض يمكن على الأقل الحصول على فكرة من نوع ما عن المناقشات التي تجري خلف أبواب مغلقة، ولكن البعض، بصراحة، غير مفيد للغاية، ربما لخوف بعض الرؤساء من أن يعتبرهم بعض أعضاء المجلس "شفافين جداً".

من المهم أن تصبح الجلسات الختامية الشهرية عن أعمال المجلس ممارسة منتظمة. ونشيد على وجه الخصوص بمبادرة كولومبيا إلى تنظيم جلسة ختامية علنية هذا العام، كانت الأولى من نوعها. والمهم ليس فقط أن يسمح لغير أعضاء المجلس بحضور هذه الجلسات، بل أيضاً تمكينهم من المشاركة بفعالية من خلال طرح أسئلة وتقديم اقتراحات. فهذا من شأنه أن يشجع على تبادل تفاعلي حقيقي مفيد للجميع.

يساورنا قلق من اتجاه المجلس بصورة متزايدة إلى مناقشة بنود واعتماد نصوص بشأن مسائل تتجاوز كثيراً الولاية المناطة به. ولا ينبغي أن يتولى المجلس وظائف من اختصاص الجمعية العامة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى. بل ينبغي بذل جهد أكبر لضمان تنسيق أفضل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الأخرى. وقد اتخذت في نيسان/أبريل خطوات لعقد جلسة مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ولسوء الطالع، فإن

الحسبان بعد على النحو الواجب، ولم يقدم للجمعية حتى مجرد تفسير لذلك. كما أننا لا نعلم أيضاً لماذا لم تتلق الجمعية العامة حتى الآن التقارير الخاصة التي ينبغي أن يقدمها المجلس عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

إن أساليب العمل الشفافة وإقامة علاقة متبادلة حقيقية مع الجمعية العامة والدول الأعضاء ليس من شأنها أن تضعف المجلس، ولكن من شأنها أن تقويه. وفي إعلان الألفية، شدد رؤساء دولنا أو حكوماتنا على الحاجة إلى تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

الحاجة ملحة إلى مزيد من الشفافية في عمل مجلس الأمن. ففي عالم متعاقد بصورة متزايدة، للقرارات التي يتخذها مجلس الأمن مضاعفات على جميع الدول الأعضاء، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من أي وقت مضى. فضلاً عن ذلك، تنفذ قرارات المجلس بتمويل منا جميعاً، لا من أعضاء المجلس فقط.

ولا تزال المشاورات غير الرسمية المغلقة، التي لا ينص عليها حتى النظام الداخلي المؤقت للمجلس، هي القاعدة لا الاستثناء - على الرغم من أن المجلس ينبغي، وفقاً لنظامه الداخلي المؤقت، أن يجتمع في جلسة علنية ما لم يتخذ قرار محدد خلافاً لذلك.

ونحن ممتنون للجهود الصادقة التي يبذلها بعض أعضاء مجلس الأمن المنتخبين لتشجيع مزيد من الشفافية في عمل المجلس. ونشكر على وجه الخصوص مساعي جامايكا وكولومبيا، اللتين تمثلان حالياً دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجلس، لإبقاء منطقتنا مطلعة إلى أقصى حد ممكن على أعمال المجلس. إلا أن هذه الجهود لا تكفي لوحدها.

ولا نستطيع أن نتوقع نتائج إيجابية من أعمال المجلس إذا استمر في القيام بأمور منها تجاهل آراء الدول الأعضاء -

مما لا شك فيه أن إصلاح المجلس أكثر عناصر إصلاح الأمم المتحدة ككل حساسية وإلحاحاً. ويجب أن نناقشه بتفصيل أكبر عندما تناقش الجمعية البند ٤٩ من جدول الأعمال. إننا لا نقصد أن نقول إنه لا يمكن تحقيق تقدم إلى أن يتم هذا الإصلاح؛ فالتجربة تبين أنه، حتى في ظل الظروف الحالية، بوسعنا وينبغي لنا أن نمضي قدماً.

ومع أن التأثير الحقيقي للجلسات العلنية على قرارات المجلس لا يزال ضئيلاً، ومع أنها لا تزال الاستثناء لا القاعدة، فإن عددها ازداد. وقد لاحظنا أيضاً إحراز بعض التقدم في الآونة الأخيرة بالنسبة للتفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، مثل عقد جلسات خاصة مع هذه البلدان.

وأصبحت ممارسة الرؤساء المتعاقبين المتمثلة في الحفاظ على موقع الشبكة العالمية عن أعمال المجلس أثناء الشهر ممارسة واسعة الانتشار، وبعض هذه المواقع منظم بشكل خاص.

ومع أن نوعيتها ومستوى التفاصيل متباينين، فإن عمليات التقييم الشهرية الاختيارية من قبل رؤساء المجلس السابقة مفيدة.

وقد أتاحت هذا العام، في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، فرصة لعقد جلسة شارك فيها بعض أعضاء المجلس. وسيكون من المفيد جداً أن يتكرر هذا النوع من تبادل الآراء في المستقبل، لأنه يعزز إيجاد تفاهم أفضل للمواقف السائدة في هاتين الهيئتين.

ونحن نعتقد أن من الخطوات العملية الهامة أن ينظر المجلس بتعمق في الآراء والمقترحات التي تطرح في هذه

هذا الاجتماع لم يتم لأن مجلس الأمن في رأينا روج لهذه الفكرة على نحو متسرع ليس له ما يبرره، ونتيجة لمحاولات وضع نماذج للمشاركة كان واضحاً أنها غير مواتية لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالتطلع إلى المستقبل، ينبغي أن تعقد الجلسات المشتركة المحتملة بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى على أساس صيغ للمشاركة والإجراءات متوازنة ومقبولة لدى الطرفين. وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، فإن من اللافت للنظر أن فريق عمل المجلس غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى لم يجتمع إطلاقاً أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الحقيقة، كان اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه الماضي هو الأول خلال عام.

فضلاً عن ذلك، علاوة على القول إن لجنة الموظفين العسكريين اجتمعت ٢٦ مرة أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، فإن التقرير السنوي لمجلس الأمن لم يذكر شيئاً عن عملها. وبالتالي، يتعذر علينا أن نبدي حتى أكثر الملاحظات عمومية عن الطريق التي تؤدي - أو تحقق في أن تؤدي - هذه اللجنة وظائفها الهامة التي أناطها بها الميثاق، أو الإعراب عن أي رأي عن استخدامها الممكن كوسيلة لتقوية قدرة الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم والأمن.

نحن مقتنعون أن العديد من المشاكل التي تؤثر الآن على عمل مجلس الأمن لا يمكن حلها إلا من خلال إصلاح هذا الجهاز. يجب إصلاح المجلس لأنه، في تشكيله الحالي، لا يمثل ولا يستطيع أن يمثل مصالح وطموحات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويجب أن يحتفي امتياز حق النقد غير الديمقراطي الذي ينطوي على مفارقة تاريخية وما دام هذا الحق قائماً، فلن يكون المجلس فعالاً إلا في الحفاظ على مصالح أعضائه الدائمين.

في التعامل مع عدد من الحالات التي تهدد السلم والأمن في العالم. ويعكس التقرير الجهود الكبيرة التي بذلها المجلس لمنع نشوب الصراعات المسلحة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية كجزء من مسؤوليته الرئيسية - صون السلم والأمن الدوليين.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أن المجلس، خلال الفترة محل الاستعراض، اضطلع بدور ايجابي في منع نشوب الصراعات وفي حلها، وأيضاً في بناء السلام. ويطرح التقرير أمثلة كثيرة تظهر الأثر المفيد لما قام به. وهذا العام، كما حدث في سنوات سابقة، وضع مجلس الأمن في مقدمة أولوياته الأزمات التي تحتاح إفريقيا، حيث نجد معظم الصراعات في جدول أعمال المجلس. وبالنظر الى المخاطر الكبيرة والحالة السياسية غير المستقرة في كثير من الأحيان في القارة، وهي تمثل مصدر قلق للمجتمع الدولي كله، بذل المجلس جهوداً كبيرة لاحتواء هذه الصراعات. وقد تحقق تقدم حقيقي على طريق السلام في عدد من البلدان، بما فيها سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا وإثيوبيا. وهكذا يساهم مجلس الأمن في السلم والأمن على القارة الإفريقية، وهما شرط ضروري مسبق لتنميتها الاقتصادية المستدامة.

إننا نأمل أن تتعمق جذور السلام والاستقرار في غرب البلقان، وهي منطقة مجاورة لبلغاريا. وبالرغم من بعض التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في المنطقة، فإن الإهتمام الذي يولييه مجلس الأمن لها الآن لا يقل عما كان عليه في الماضي. وبلغاريا تعيد تأكيد تأييدها لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وتود أن تذكر بالأهمية التي نوليها لمشاركة كل الناحيين في الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم. وإن نشر ثقافة التسامح والتعددية في كوسوفو شرط أساسي لضمان رفاهية كل الطوائف العرقية.

المناقشة وأن يضعها موضع الاعتبار اللازم عندما ينظم عمله في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة وفود بلغاريا، والجمهورية العربية السورية، وغينيا، والكاميرون، والمكسيك بمناسبة انتخابها مؤخراً لتكون أعضاء في المجلس، ونتمنى لها كل نجاح في مدة عضويتها.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على الثقة التي وضعتها في بلغاريا بانتخابها عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. وبلغاريا ستتولى مهمتها بشعور بالمسؤولية وبروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أوجه تهانئ وفد بلدي الى صديقي السفير ريتشارد راين ممثل إيرلندا، الذي، بصفته رئيساً لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أعطى عرضاً واضحاً محدداً للغاية للتقرير السنوي لمجلس الأمن. إن بلغاريا تتابع عن كثب أعمال المجلس وتولي أهمية كبرى لهذه المناقشة، التي تجرى وفقاً للمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، اللتين تقضيان بأنه يجب على المجلس أن يقدم الى الجمعية العامة تقارير سنوية وخاصة على حد سواء.

إن نظرنا في التقرير الحالي فرصة للقيام بتقييم شامل لأنشطة المجلس خلال الفترة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وبلدي مقتنع بأن هذه المناقشة ليست فرصة مثالية لاستعراض أنشطة المجلس فحسب وإنما أيضاً لدراسة السبل والوسائل اللازمة لصيانة وتعزيز مصداقية وفعالية جهاز رئيسي من أجهزة المنظمة.

إن الوثيقة التي أمامنا تحتوي على معلومات كاملة ومفصلة جداً. إنها توفر لنا ثروة من البيانات المحددة. والتقرير يظهر بشكل مقنع العمل الكبير الحجم الهام الذي قام به المجلس ويظهر بشكل كامل أهمية الدور الذي يقوم به

إن عمليات حفظ السلام يتواصل تعقدتها وتعددتها بشكل متزايد. والموارد المالية، والولايات، والإرادة السياسية ينبغي أن تلتقي جميعا لتجعل كل مبادرة لحفظ السلام قابلة للتنفيذ. وبلغاريا ترحب بتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمجلس والبلدان المساهمة بقوات من أجل عمليات حفظ السلام.

وختاما أود أن أعرب عن التحية لكل الذين أعربوا بصراحة، خلال هذه المناقشة، عما يعتقدونه، وعن شعورهم بالإحباط أيضا، دون التكلفة في اختيار الألفاظ. ولا يمكن أن يثري المناقشة إلا هذا النهج.

إن جمهورية بلغاريا، باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الأمن منتخبا حديثا، مستعدة للعمل بتصميم وبشكل بناء مع بقية الوفود لتحسين أساليب عمل المجلس، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بشفافيته وفعاليته، حتى يمكنه الاضطلاع بمسؤولياته على خير وجه.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن أحر تهانتي لوفود الجمهورية العربية السورية، وغينيا، والكاميرون، والمكسيك لانتخابها مؤخرا لعضوية مجلس الأمن.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود، بالنيابة عن اليابان حكومة وشعبا، أن أعرب عن تهانينا القلبية للأمين العام السيد كوفي عنان ولموظفي الأمم المتحدة جميعا لمنحهم جائزة نوبل للسلام. وإننا نشعر بأننا ترقينا جميعا، بل إننا لنشعر بالتشجيع العظيم بهذا الاعتراف الحسن التوقيت وبجدارة لتفانيهم من أجل السلام العالمي.

بيد أن الأمم المتحدة وأمينها العام المحترم سيكونان في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي لدى قيامهما بالتصدي للمهام والتحديات الصعبة الماثلة أمامهما حاليا وفي المستقبل. ولذلك، فإنني أود أن أؤكد من جديد التزام اليابان بمواصلة

ومع ذلك، فإننا نلاحظ أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يكشف عن بعض الاختلافات في النهج داخل مجلس الأمن. من الواضح أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وبعثتها في تيمور الشرقية معقدتان جدا وتنطويان على شكل من أشكال الإدارة الدولية للإقليمين. وهاتان البعثتان تتطلبان مشاركة مديريين مدنيين، وقضاة، ومأموري سجون، وحراس من بلدان من مختلف أرجاء العالم.

ووفد بلدي يرحب بكون المجلس أرسل بعثات الى مناطق صراع، مثل تلك التي أرسلت الى منطقة البحيرات الكبرى والى كوسوفو. وحتى إن كانت تلك البعثات لم يترتب عليها دائما تقدم كبير في تسوية الصراعات، فإنها مكنت أعضاء المجلس من أن يحصلوا على صورة أفضل للحالة على أرض الواقع وأن يقيموا تقييما أفضل لطبيعة الصراعات وتعقدتها ودينامياتها. والضوء الذي ألقته هذه البعثات على مناقشات المجلس التي تتناول صراعات بعينها ليس من شأنه إلا أن يعزز عملية اتخاذ قراراته. ونحن نرى أن بعثات المجلس أصبحت أداة لا غنى عنها لأداء واجباته بشكل فعال.

وينبغي التأكيد على أن مجلس الأمن بدأ يقيم سياساته بشأن الجزاءات حتى يحسن فعاليتها بينما يتجنب، في الوقت نفسه، الآثار الجانبية السلبية. ووفد بلدي يستعد لدراسة نتائج عمل الفريق العامل المعني بالجزاءات، الذي أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، من أجل التوصل الى توصيات هامة بشأن هذه الأمور.

وبلغاريا تعتقد أن من الأساسي أن نكفل أننا نعيد ترتيب رؤيتنا للجزاءات، وأن هذه النتائج تتفق مع منهجية قاطعة متماسكة فيما يخص فرض الجزاءات ورفعها. وتلك الطريقة ينبغي أن تراعى فيها شواغل السكان المدنيين ومصالح بلدان أخرى، بينما تحسن فعالية الجزاءات هذه.

وهكذا فإنني أرحب برغبة المجلس في السنوات الأخيرة في عقد جلسات متكررة، علنية وسرية، يمكن فيها أن تعرب الدول غير الأعضاء عن آرائها. بيد أنه يمكن عمل المزيد لتعزيز علاقات العمل التي يقيمها المجلس مع الدول غير الأعضاء. ويتعلق الجانب الأول من هذه المسألة بمعايير اشتراك الدول غير الأعضاء في مناقشات المجلس. ونظرا لأن معايير عقد مثل هذه الجلسات لاتزال غير واضحة، فإننا نود أن نطالب بوضع معايير بالاستناد إلى المادة ٣١ من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي هذا السياق، نرى أن من الجوهرى أن تتاح الفرصة للبلدان التي تتأثر مصالحها بصفة خاصة من جراء أي قرار يتخذه المجلس، للاشتراك في المناقشات قبل اتخاذ أي قرار.

وهناك جانب آخر يتمثل في مسألة علاقة المجلس بالبلدان غير الأعضاء في سياق عمليات حفظ السلام.

وفي حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، وهو قرار هام ينص على علاقات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات بطريقة شاملة. وعلى الرغم من أننا نؤيد تماما فكرة تعزيز شراكة المجلس مع البلدان المساهمة بقوات، فإن وفدي يود أن يكرر تأكيد رأيه القائل بأن من الجوهرى، في تنفيذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، ألا يقتصر الاشتراك على البلدان التي تقدم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية فحسب، بل أن يشمل البلدان التي تقدم الأفراد المدنيين أو التي تقدم مساهمات مالية كبيرة، وذلك لكفالة العمل الفعال لأي عملية من عمليات حفظ السلام. وتبرز احتمالات توسيع ولايات عمليات حفظ السلام وزيادة تكاليفها، أهمية مشاركة هذه البلدان.

تقديم أقصى قدر ممكن من الدعم والتعاون إلى الأمم المتحدة وإلى الأمين العام كوفي عنان.

و أود أن أعرب عن تقديري لرئيس مجلس الأمن السفير ريتشارد راين ممثل آيرلندا، لقيامه بعرض تقرير مجلس الأمن عن أعماله عن الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١.

بيد أنني أود أن ألفت انتباه الجمعية إلى عدد من الاقتراحات التي قدمها زملائي من أجل تحسين محتوى وشكل التقرير السنوي للمجلس. ونظرا لأنني أرى أن كثيرا من هذه الاقتراحات وثيق الصلة بموضوعنا، فإنني أود أن أطلب من المجلس أن ينظر فيها بجدية حتى نرى تحسينات هامة في التقرير القادم.

في السنوات الأخيرة، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن الأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن والقرارات التي يتخذها في مجال صون السلم والأمن الدوليين تشمل نطاقا من المجالات أوسع من أي وقت مضى. فعلى سبيل المثال، تشمل ولايات عمليات حفظ السلام التي أنشأتها قرارات مجلس الأمن أنشطة تتصل بالإدارة المدنية والتنمية ونزع سلاح المحاربين السابقين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم.

كما اتخذ المجلس قرارات في ميدان سلامة المدنيين في الصراع المسلح، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد نص قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) على إلزام حكومات الدول الأعضاء باتخاذ تدابير شاملة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك في الميدان المالي.

ويشير كل ذلك إلى أن المجلس لا يتمكن لوحده من التصدي للتحديات التي يواجهها. فهو بحاجة إلى التعاون الكامل من جانب المجتمع الدولي لتنفيذ قراراته.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أتطرق إلى أهمية إصلاح مجلس الأمن، بالرغم من أنني أعتزم تناول هذه المسألة بتفصيل أكبر في مناسبة أخرى.

نعلم جميعاً أن إدخال تحسينات في أساليب عمل المجلس لا يكفي لوحده لتعزيز مشروعية مجلس الأمن وفعاليته. فذلك يقتضي إصلاح المجلس بحيث يعكس تكوينه الحقيقي الراهن للمجتمع الدولي.

إن المسؤوليات المتزايدة التي يتحملها مجلس الأمن والتي سبق أن تطرقت إليها، تجعل من الملح أكثر من أي وقت مضى التصدي لمسألة إصلاح مجلس الأمن التي طال انتظارها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.